العنف الأسري ضد المرأة في ضوء نظريات النوع الاجتماعي
دراسة ميدانيه لعينه من السيدات بمحافظة بني سويف

العنف الأسري ضد المرأة في ضوء نظريات النوع الاجتماعي
دراسة ميدانيه لعينه من السيدات بمحافظة بني سويف

جمال طلب(*)

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه عدد من المرجعيات البنيوية مثل السلطة الأبوية الذكورية، والتنشئة الاجتماعية الأسرية، والمفاهيم الدينية في إنتاج وشرعنة ممارسات العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع المصري، متناولة تعريف العنف ضد المرأة الجندر، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العينة العشوائية البسيطة، حيث بلغ إجمالي حجم العينة (٢٢٠) مفردة، من الطالبات والعاملات بالمجال الإداري بكلية الآداب ببني سويف، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة بدراسة عشرة حالات من نزيلات دار إستضافة المرأة ببني سويف. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الإجابة على تساؤل رئيسى مؤداه: هل هناك دور للقوى ؟. ويشتمل هذا التساؤل على عدد من التساؤلات الفرعية هي كالأتي:

الكلمات المفتاحية: العنف، الاسرة، النوع الاجتماعي.

مقدمة:

يعد العنف ضد المرأة من أهم الظواهر الاجتماعية التي ظهرت حديثاً وفى كافة المجتمعات وعلى إختلاف درجه تقدمها. كما يعد العنف ضد المرأة إمتهاناً لكرامتها الإنسانية، وخروجاً وخرقاً لكل المواثيق الدولية، وهى ظاهرة أنتجتها الثقافة التقليدية

*مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بني سويف

للمجتمع، ونزعته الزكورية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية. والتي حالت دون قيام الأسرة بوظيفتها الأساسية و صعدت من وتيرة العنف بشكل عام و العنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص .

وقد أكد إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة فى ديسمبر ١٩٩٣، أن العنف ضد المرأة هو إنعكاس لعلاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء، والتي تؤدي إلى الهيمنة والتمييز ضد المرأة من قبل الرجل. كما أكد على أن العنف ضد النساء قد إنتشر بصورة ملحوظة ليصبح وباءً عالمياً، حيث صار المسئول الأول عن تعرض المرأة لممارسات القتل والتعذب، والتشويه الجسدي، والمرض النفسي، والإساءة الجنسية والإقتصادية. وهو واحداً من أكثر إنتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في كافة المجتمعات، بصرف النظر عن الأبعاد الثقافية، والطبقية، أو التعليم، والدخل، والعرق، والسن. وعلى الرغم من أن معظم المجتمعات تؤكد تجريمها للعنف ضد المرأة، فإن الحقيقة هي وجود العديد من الإنتهاكات ضد المرأة تحت مسمى العقاب، والذي يحدث تحت غطاء من الممارسات الثقافية والتقاليد المجتمعية، أو من خلال التفسير الخاطئ للعقائد الدينية (**Unicef, 2000**: 2) .

ويقودنا ذلك إلى حقيقة واقع الإختلاف الذي يفرض على المرأة بسياق مجتمعات تسودها الذكورية المطلقة بكل معاني التمييز والتفضيل، وعليه فإن العنف القائم على نوع الجنس (النوع الاجتماعي) هو إنتهاك لحقوق المرأة وشكلاً من أشكال التمييز وعدم المساواة، ويساهم فى سيادة علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة وتعزيز الأدوار التقليدية للجنسين وبالتالي إزدياد العنف القائم على النوع الاجتماعي .

أولا: إشكالية الدراسة:

يعد العنف الأسري ظاهرة كونية تخترق كل المجتمعات الإنسانية وكل الطبقات الاجتماعية بصرف النظر عن الأيديولوجيات أو الأديان أو الحضارات أو النظم السياسية

الخاصة بهذه المجتمعات. كما يعد العنف ضد المرأة تحديداً الأكثر شيوعاً بين كل الشرائح النسائية، حيث تتعرض له المرأة الحضرية والريفية ، الفقيرة والغنية، المتعلمة والأمية، المتزوجة وغير المتزوجة ، الطفلة والبالغة والمسنة على حد سواء .

ولعل ذلك يؤثر سلباً على الأسرة، ويحول دون قيامها بوظائفها الأساسية، ويعيق تكيف أعضائها مع البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بها ، ويفقدهم القدرة على توفير إحتياجاتها الضرورية المادية والمعنوية للحفاظ عليها وضمان استمرارها (Anderson,Michael, 1982 :76) .

وقد أكدت تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) من خلال دراستها لحوالى إحدى عشرة دولة، أن نسب النساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف الجسدى والجنسي من قبل الشريك أو الزوج بلغت حوالى ٦% فى اليابان، و٥٩% فى إثيوبيا. كما أكدت أن ضحايا القتل من النساء فى استراليا وكندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، والتى بلغت نسبتها من ٤٠% إلى ٧٠% قد قتلوا على يد أحد أفراد الأسرة من الذكور سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج أو الصديق (United Nations, 2009:1-3) .

ونتيجة لذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد إعتمدت إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة بالسيداو (cedaw) عام (١٩٧٩) والتى طالبت فيها بمناهضة العنف ضد المرأة. وقد وجدت هذه المطالبات صدىً كبيراً فى المؤتمر الدولى للسكان فى القاهرة عام (١٩٩٤)، ثم مؤتمر المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بالقاهرة فى ذات العام. ومن ثم بني مؤتمر بكين عام (١٩٩٥) على نجاحات مؤتمرات القاهرة، حيث نجح فى الحصول على الموافقة الدولية على اعتبار العنف ضد المرأة يمثل إمتهاناً لحقوق الإنسان والمرأة (Pierottia, Rachael, 2013: 243).

ولعل ذلك يؤكد على إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة على المستوى العالمي والمحلى، ويبرر أهمية دراستها للوقوف على أهم أسبابها، وخاصة تلك المرتبطة بالبيئة

الاجتماعية والخلفية الثقافية والدينية، مقارنة بالعوامل والأسباب الاجتماعية والثقافية العالمية المساهمة في حدوثه والمتسببة فى استمراره.

وتهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى محاوله التعرف على ظاهره العنف ضد المرأة، ومدى انتشارها في المجتمع المصري بوجه عام ومجتمع بني سويف بوجه خاص. وكذلك التعرف على أسبابها، وأشكالها، ومحاوله الكشف عن علاقتها بالنوع الاجتماعي من خلال توضيح دور الثقافة التقليدية والمفاهيم الدينية، والتنشئة الاجتماعية الذكوريه في تكريس العنف ضد المرأة، وإعادة انتاجه. ولهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد وهي: فمن الناحية النظرية: تقع هذه الدراسة في نطاق علم الاجتماع العائلي، والتى من الممكن أن تساهم في إثراء أدبياته، وكذلك فإن هذه الدراسة ستحاول إختبار القضايا الأساسية والمنطلقات النظرية لنظريات النوع الاجتماعي في حدوث ظاهرة العنف ضد المرأة. وخاصة وأن معظم الدراسات التى تناولت مشكلة العنف ضد المرأة ركزت فقط على أشكاله، والآثار المترتبة عليه، بينما تحاول هذه الدراسة الكشف عن علاقته بالنوع الاجتماعي، بما يعكسه من ثقافة تقليدية ونظرة مجتمعية لمفاهيم الذكوره والأنوثه.

أما من الناحية التطبيقية، فإن الأسرة تعد اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وصلاح المجتمع واستمراره يبدأ من صلاحها واستقرارها. ولذا فإن مشكلة العنف ضد المرأة من المشكلات التى قد يترتب عليها انتشار مظاهر التفكك الأسري ، مما ينعكس سلباً على الفرد والأسرة والمجتمع، ومن ثم تتضح أهمية دراسة هذه المشكلة، ومحاولة إقتراح الحلول المناسبة لها، مما يساعد في الحفاظ على تماسك الأسرة واستقرارها ونجاحها فى القيام بوظائفها الاجتماعية. وكذلك فإنه يمكن للمؤسسات الاجتماعية التى تعمل فى مجال مناهضة العنف ضد المرأة مثل مراكز إستضافة وتوجيه المرأة، ومكاتب الإستشارات الأسرية، الأستفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع الحلول المناسبة لمساعدة المرأة المعنفة .

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في إلقاء الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة وعلاقتها بالنوع الاجتماعي، من خلال محاولة الإجابة على تساؤل رئيسى مؤداه: هل هناك دور للقوى والمرجعيات البنيوية مثل السلطة العائلية أو الأبوية الذكورية، والتنشئة الاجتماعية الأسرية، والمفاهيم الدينية في إنتاج وشرعنة ممارسات العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع المصري ؟. ويشتمل هذا التساؤل على عدد من التساؤلات الفرعية نزكرها فيما يلى:

١- هل تجعل السلطة العائلية أو الأبوية العنف الأسري ذكوري النزعة والإتجاه؟

٢- هل تمارس التنشئة الاجتماعية دوراً فى إنتقائية العنف وتوجيهه نحو المرأة وإعادة إنتاجه ؟

٣- هل تمارس الثقافة التقليدية دوراً فى تهميش أدوار النساء وتعزيز العنف ضدها ؟

٤- هل يؤثر الفهم الخاطئ للدين في شرعنة بعض الممارسات السلوكية العنيفة ضد المرأة ؟

٥- ما نوعية العنف الذي يمارسه أفراد الأسرة من الذكور ضد المرأة؟ وما موقفها منه ؟

ثانيا: مفاهيم الدراسة :

تعد المفاهيم آداه علمية يعتمد عليها الباحث في فهم الظواهر الاجتماعية، من خلال توفير درجة عالية من التجريد المعرفي والتعميم، وتحديد القواعد الممنهجة (Azeri,2013:1095). ومن أهم المفاهيم في هذه الدراسة ، مفهوم العنف ضد المرأة، ومفهوم النوع الاجتماعي، وسيقوم الباحث بعرض لهذه المفاهيم ، منتهيا بالمفاهيم الإجرائية للدراسة.

أ- مفهوم العنف ضد المرأة :

يذهب "ريمون آرون" و "بيرو" إلى أن " العنف هو كل ضغط يمارس ضد حرية الفرد، وهو سلوك يقوم به شخص أو جماعة بقصد إرغام الآخرين مادياً على إتخاذ مواقف معينة، أو ممارسة أفعال لا يريدونها، بغية إضطرارهم إلى قبول تلك الأفعال (Hugely,Agnew,1988:21–22).

ويشير"جيرالد" Gerald إلى أن العنف الاجتماعي هو" أي فعل مقصود أو غير مقصود يسبب إيلاماً جسدياً أو نفسياً لشخص أخر" (G.& Finkelhor,D., 1992: Hoteling, 15)، أما المعنى القانوني للعنف كما يراه "إدون سيلجمان" E.Seligman يشير إلى "الإستعمال غير القانوني لوسائل الإكراه المادية من أجل تحقيق أغراض شخصية أو جماعية " (Seligman,E. & Johson, A., 1954:264).

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد المرأة على أنه " أى فعل يتسم بالعنف يقوم على أساس النوع يؤدى إلى أذى بدنى أو جنسى أو نفسى، أو يتسبب في معاناة النساء، أو الإجبار والقسر لإتيان فعل ما، أو التهديد بمثل هذه الأفعال، أو الحرمان من الحرية. سواء حدث ذلك على المستوى الاجتماعى أو فى الحياة الخاصة. وهو يشمل الضرب وسوء المعاملة الجنسية للأنثى، أو العنف الزوجى، وختان الإناث وسائر الممارسات التقليدية الأخرى المسببة لأذى النساء (الأمم المتحدة ،١٩٩٣:٢٣).

كما يعرف العنف ضد المرأة بأنه "سوء معاملة المرأة، والذي يتجسد في سلوك عدواني ضدها يقوم به في كثير من الأحيان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد الأقارب، ويمكن أن يقوم به شخص غريب، ويلحق بها ضرراً مادياً كالضرب أوالجرح أوالحرق أوالإغتصاب، أو ضرراً معنوياً كالإهانة، أوالشتم والسب، أوالتحقير، أو كليهما معا (ر. أبودون، ١٩٨٦: ٣٩٦).

ويعرف الباحث العنف ضد المرأة من الناحية الإجرائية بأنه " تلك الأفعال العنيفة الممارسة من قبل أحد أفراد الأسرة سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ، ضد المرأة سواء كانت الزوجة أو الإبنة أو الأخت أو الأم، تلك الأفعال التي من شأنها أن تلحق بالمرأة ضرراً جسدياً كالضرب أوالجرح أوالحرق أو إحداث عاهة، أو ضرراً معنوياً كالسب أوالشتم أوالتحقير أوالإهانة، أو مادياً كالحرمان من الحقوق الإقتصادية أو الحق فى العمل أو الميراث .

ب – مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر Gender) :

يعد مفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر من المفاهيم المتداخلة والمتشابكة والمعاصرة نسبياً، ولذا فإن تناول المفاهيم أو التعريفات الخاصة به يجب أن تكون في السياق التاريخي لظهور المصطلح والذي ارتبط بظهور الحركة النسوية، مما يسمح بتناول المصطلح من جوانبه المختلفه، ويعكس أبعاده، والتطور الذي طرأ عليه فى مجتمعنا المعاصر .

ومفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر يعد الحلقة الأخيرة حديثاً فى تطور الحركة النسوية، والتي بدأت كحركة لتحرير المرأة، وهو ما يشار إليه بالموجه الأولى من النسوية عام (١٨٣٠)، واستمرت حتى عام (١٩٢٠)، والتي ركزت على حصول النساء على حقوقهن المدنية، والتأكيد على فكرة المساواة بين الجنسين. أما الموجة الثانية من النسوية فيؤرخ لها بتاريخ (١٩٦٣)، وتتميز هذه المرحلة بانتشار مجموعات النهوض بالوعي في إنجلترا، وقد إرتكزت نقطة البداية بالنسبة للفكر النسوي في تلك المرحلة على إفتراض وجود تجارب مشتركة بين جميع النساء، وهى التجارب المبنية على القهر الذي يتعرضن له في المجتمعات المختلفة بسبب النوع (JoyJames, T. Dsha, 2002: 212) .

ومنذ بداية السبعينات من القرن الماضي لعبت الحركة النسوية دوراً فاعلاً فى إلقاء الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة وأسهمت فى الإنتقال من النظر إلى العنف كمشكلة فردية، إلى معالجته كظاهرة اجتماعية، وقد عمل رواد هذا التوجه على تطوير نظريات اجتماعية لدراسة العنف الذكوري ضد النساء بعيداً عن كونة سلوكاً فردياً محدود النطاق، يحدث نتيجة لحالة نفسية يعانى منها الرجل الذي يمارس العنف، إلى كونه ظاهرة تمارس ضد النساء فى إطار النظام الذكوري الأبوي القائم على إستخدام القوة والعنف فى فرض السلطة والسيادة (Edward, Anne, 1992: 13-26) .

أما في التسعينيات فقد حدث تحولاً ملحوظاً في الإفتراضات التي تستند إليها النسوية، حيث تعدى الفكر النسوي مرحلة الوصف إلى سياسات الهوية، ودخل في مرحلة الإشتباك النقدي مع التعقيدات الناتجة عن صراعات القوة، والحدود المبهمة للهويات في سياق ما بعد الحداثة. وهذا ما دفع "موهانتي" Mohanty إلى التاكيد على أن السياسات النسوية للنسويات غير الغربيات تأخذ على عاتقها مواجهة الإرث التاريخي الاجتماعي والثقافي والعنصري ضد المرأة، كما أنها تتصدى إلى الدور الذي تلعبه الأنظمة الاجتماعية في تقليص الفرص المتاحة للمرأة على مستوى الحياة اليومية (Mohanty,Chandra 1991:10).

وبعد أكثر من مائة عام على إنطلاق الحركة النسوية، أخذ مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في ثمانينيات القرن العشرين تشق طريقها كأحد أبرز المصطلحات المستخدمة في قاموس الحركات النسوية. وقد ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنتقل إلي أوروبا الغربية عام (١٩٨٨) كإطار لأطروحات مختلفة لمطالب المرأة وحقوقها، وبحثاً عن تحديد جديد لمفهومي الأنوثة والذكورة، بعد أن حصلت المرأة في الكثير من دول العالم على الحق في الإنتخاب والعمل، والتمتع بحقوقها كمواطنة كاملة الأهلية (Kaur, Ravinder, 1996: 313 ,319).

وقد بدأ مصطلح الجندر كمصطلح لغوي مجرد، ثم تطور إستخدامه إلى أن أصبح نظرية وأيديولوجية. فقد بدأت المرحلة الأولى بتعريف الجندر كمصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات. ثم ظهر الاتجاه الثاني لتعريف الجندر بنسبته إلى الخصائص المتعلقة بالرجال والنساء والتي تتشكل اجتماعيا بدلاً من الخصائص البيولوجية مثل الإنجاب (Jacquelyn, B. James, 1997:122-123).

ومن ثم فإن مصطلح الجندر يقوم على أساس الفصل بين الأبعاد البيولوجية والاجتماعية، من خلال هدم المفهوم السائد لتحديد الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل

والمرأة في المجتمع على أساس الخواص البيولوجية، أو على أساس الجنس، ثم تجاوز المصطلح خلال المرحلة الثانية من إستخدامه حدود الترابط بين مصطلحي الجنس والنوع، حيث بدأ التيار المتطرف من الاتجاه النسوي الراديكالي **Radical Feminism** بتقديم تعريف جديد لمصطلح الجندر يميزه عن كلمة الجنس، فأصبح يطلق على دور ومكانة كل من الرجال والنساء من منظور اجتماعي، و يكون قابل للتغيير، حسب تغير الإطار الثقافى للمجتمع(**Worrall,Judith, 2001 :198**) .

كما أصبح مفهوم الجندر يمثل إتجاهاً جديداً في دراسات المرأة، حيث يرى البعض أنه طرح ليحل محل مفاهيم كانت موجودة من قبل مثل النسوية، والتي أشارت إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل. ويرى البعض الآخر من رواد الحركة النسوية التقليدية أن الجندر محاولة لخروج المرأة من هيمنة المجتمع البطريركى (الأبوي)، وإزالة الفجوة النوعية بينهما **(Murdock,2003:13).**

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (**UNIFEM**) للنوع الإجتماعي (الجندر) على أنه " الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، هذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن، وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى ". كما يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى "الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، والصورة التي ينظر بها المجتمع إلي كل من النساء والرجال، والأسلوب الذي يتوقعه في طرق تفكيرهم وتصرفاتهم، والذي يرجع إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة "(صندوق الامم المتحدة الانمائي ٢٠٠١: ٤) .

وقد ذهبت "دي لورليتث" **De. Laurates** إلي أن مفهوم الجندر هو بناء اجتماعي وثقافي، كما يعد مفهوماً تاريخياً نواجهه في كافة المؤسسات المجتمعية، كوسائل الإعلام، والمدارس، والأسر، وغيرها. وأكدت أن مفهوم تكنولوجيا الجندر **Technology of Gander** هو بناء ثقافي اجتماعي يحمل معاني دلالية، ونظام من

التمثيل الذي يحدد معني الأفراد في المجتمع وكيفية النظر إليهم (Laurates,1994:3-6).

وبالرجوع إلى تعريف "أوكلي" **Okely** فإننا سنجد أنها تترجم كلمة (**Sex**) بمعنى الجنس، أي التقسيم البيولوجي للذكور والإناث، بينما تشير كلمة (**Gander**) إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعياً للذكورة والأنوثة. ومن ثم يقصد بالنوع الاجتماعي "مجموعة من السلوكيات والمفاهيم المرتبطة بالإناث والذكور، تلك المفاهيم التي ينشئها المجتمع ويطورها". فالجندرية هي الوظيفة الاجتماعية التي يكتسبها الجنس البشرى ويتعلمها ويتوقعها المجتمع منه، أما الجنسوية فهي تعنى الإعتقاد بدونية الإناث وتفوق الذكور بفعل العوامل البيولوجية، والذي يستخدم في تبرير الرجال لإستغلال المرأة ومشروعيته (Al-Azzeh , 2006: 2-5) .

ويعرف الباحث في هذه الدراسة مفهوم النوع الاجتماعي من *الناحية الاجرائية* للإشارة إلى الخصائص الإجتماعية والثقافية التى يضفيها المجتمع على المرأة والرجل، كمفاهيم الرجولة والأنوثة، ومدي تأثيره على نظرة الرجل (الأب، الأخ، الزوج) لدور المرأة ومكانتها الاجتماعية، وإنعكاسه على سلوك الرجل – العنيف – تجاه المرأة داخل نطاق الأسرة .

ثالثاً: الاطار النظري للدراسة:

إنطلاقاً من أهداف الدراسة ومتغيراتها الأساسية، سيعرض الباحث فيما يلى للإطار النظري للدراسة بما يشتمل عليه من مجموعة من النظريات أو الإتجاهات النظرية التى يمكن من خلال قضاياها النظرية تناول العنف ضد المرأة فى علاقته بالنوع الاجتماعي، وعملية التنشئة الإجتماعية، وبناء السلطة العائلية، وثقافة المجتمع الدينية والتقليدية. ودور تلك المتغيرات فى إعادة إنتاج العنف ضد المرأة. علماً بأن الباحث سيعتمد على النظريات النسوية لتحليل النتائج ، مع تبني النظرية النسوية كموجه نظري لهذه الدراسة .

أ- النظرية النسوية FEMINIST THEORY :

تعد النظرية النسوية هي إمتداد لظهور الفكر النسوي في الخطاب النظري والفلسفي فى سبعينيات القرن الماضي، ومع ظهور منشورات "ماري ولستونكرافت" عام ١٧٩٤ بعنوان " دفاعا عن حقوق المرأة " و" ألست أنا امرأة " و " خطاب بعد إعتقال غير قانونية التصويت "، وأسطورة " نافاجو" بعنوان " المرأة متغير"، عملت النظرية النسوية على محاولة مناقشة قضية عدم المساواة بين الجنسين، وما تشتمل عليه من قضايا فرعية كالتمييز، وتشييئ المرأة، والقمع الناتج عن سيادة النظام الأبوي، والقولبة والتنميط المجتمعي للأدوار على أساس الجنس (Kolmar, Wendy & Bartow ski, 2005:43) .

وفى هذا السياق نشرت "سيمون دي بفوار" منشورها بعنوان " الجنس الثاني" عام ١٩٤٩ والذي يعكس عنوانه ضمناً نظرة المجتمع الدونية للنساء، والتي عارضت فيه حجب دور المرأة فى المجتمع وقصره على دورها فى المنزل. وقد طرحت " دي بفوار " فى هذا المنشور العديد من الأسئلة منها: ما هي المرأة؟ ولما تدرك دائما بنظرة الآخر(الرجل) ؟. وتؤكد "سيمون دي بفوار" فى منشورها بعنوان "المرأة:الأسطورة والواقع" أن مفاهيم الذكورة والأنوثة هى أسطورة صنعها الرجال لقهر النساء واستغلالهن (Wikipedia,2016:2)

وتشتمل النظرية النسوية على اتجاهات فكرية عديدة أهمها النسوية الليبرالية، والنسوية الماركسية، والنسوية الراديكالية، والنسوية الإشتراكية، وسنتناولهم فيما يلي:

١- النسوية الليبرالية FEMINISM LIBERAL :

شهدت العقود الأخيرة نمواً واضحاً لليبرالية الجديدة مصاحبة لإعادة هيكلة الإقتصاديات العالمية والنمو المتزايد للرأسمالية الجديدة، والتى صاحبها تأكل الحقوق الاجتماعية وضمانات العمل، وصعوبة توفير الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة. مما ساهم فى انتشار الفقر وتزايد معدلات العنف، وتحملت المرأة فى معظم الأحيان العبئ الأكبر

لضمان بقاء الأسرة. ونتيجة لذلك ظهرت الحركة النسوية من جديد مدافعة عن حقوق المرأة ومتخذة من الليبرالية الجديدة ثوباً جديداً لها بما يعرف بعالم ما بعد الأبوي. فقد كانت الحاجة ملحة لإعادة النظر فى النظرية النسوية لتجمع بين الفهم النقدي للماضى وبين الممارسات الواقعية الحالية (Motta, Sara, et.al.,2011:1).

وقد ظهرت الموجه الثانية من النسوية فى أواخر ١٩٦٠ وبدايات سنة ١٩٧٠ محاولة تحرير المرأة من مجتمع ما قبل الحداثة ومنع الإرتداد للأبوية الثقافية، والضغط على الدولة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى الحياة العامة. ويذهب أصحاب النظرية النسوية الليبرالية إلى سيطرة الجندرية على المؤسسات بما فيها مؤسسة الأسرة. والتى لم تقف عند حد التمييز التعليمى والسياسي والقانوني ضد المرأة، بل تعدت ذلك الى التفرقة الإجتماعية بين الرجال والنساء على أساس الجنس. مما دفع " موهانتي " Mohanty إلى التأكيد على سيادة السلطة الأبوية على الممارسات الحياتية، واستمرار ممارسات إعادة إنتاج الهوية طبقا لإنقسامات النوع الاجتماعي، فالنظرية النسوية الليبرالية تنظر إلى النظام الأبوي على أنه يمثل شكل من أشكال السلطة التى تؤسس للتفرقة بين الجنسين على غرار التفرقة العرقية والطبقية فى المجتمع العام (Motta, Sara, et.al., 2011:5- 6) .

٢- النسوية الماركسية MARXIST FEMINIST :

يقوم الفكر النسوي الماركسي على أساس تقسيم العمل القائم على النشاط الجنسوي، والذي يستند إليه الفكر الماركسي فى تحليله لتنظيم العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها حول عملية العمل، وفى هذا السياق تحاول النظرية النسوية الماركسية مناقشة الإتجاه نحو نمذجة التنظيم الجنسوي (ذكور وإناث) للمجتمع، وتنظيم العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل، على أساس التفرقة بين الذكور والإناث. فالعمل هو أحد الركائز المجتمعية التى يدور حولها الصراع بين الجنسين. وهو صراعاً تاريخياً وعالمياً يعكس نمطاً متكرراً من الإنقسام بين الرجال والنساء (المادة والعقل). وهذا الصراع هو

ما يحدد نوع العمل المنتج وغير المنتج لكلا الجنسين، وهو المسؤل عن مفاهيم الذكورة والأنوثة السائدة في المجتمع، وهو من يحدد مفاهيم البناء والطبقة والنوع الاجتماعي، وشكل الأسرة والأدوار الجنسوية وخصائصها الإجتماعية. وهو المسؤل أيضا عن إعادة إنتاج أو إستنساخ تلك الأدوار. وهو من يحدد معايير السلطة وألية توزيعها، مؤكدة على أن توزيع السلطة يستند أساسا على عدم المساواة بين الجنسين، كما هو الحال بالنسبة لتقسيم العمل والأدوار التي تقوم على أساس التفاوتات بين الجنسين طبقا للنظرة المجتمعية لكل من الرجل والمرأة -(MacKinnon, Catharine, 1982:515 . 516)

وتؤكد تلك النظرية على فكرة الهيمنة الذكورية داخل الأسرة، من خلال توزيع السلطة وتقسيم الأدوار لصالح الذكور على حساب الإناث، بما يتوافق مع التقسيم الطبقي فى المجتمع العام. فهيمنة الطبقة الرأسمالية على بقية طبقات المجتمع يقابلها هيمنة الرجال على النساء داخل الأسرة . كما تؤكد تلك النظرية أن تحليل القواسم المشتركة فى الظروف الإجتماعية لمختلف المجتمعات، تكشف تعرض المرأة للإستغلال، وافتقارها للإستقلالية، ومعاناتها من النظرة الثقافية التقليدية المتحيذة (MacKinnon ,Catharine, 1982:517)

وقد ساهمت النسوية الماركسية فى فهم طبيعة وضع المرأة التابع فى المجتمعات المختلفة، فجميعها قائم على فكرة التحيز للرجال، والإختلاف بين تلك المجتمعات يكون فى الدرجة وليس فى النوع. فلا وجود لفروق بين مجتمع أعرب عن التمييز على أساس الجنس فى شكل وأد البنات، أو القتل بدعوى الشرف كالمجتمعات الشرقية، وبين أخرى تعرب عن التمييز فى شكل حرمان المرأة من التمثيل النسبي فى اللجان المركزية كالمجتمعات الإشتراكية، وتلك المجتمعات الرأسمالية التى يسود فيها التمييز فى نوع العمل حسب الجنس حيث يقتصر عمل المرأة على الإنجاب والأعمال المنزلية أو الهامشية غير المربحة (MacKinnon, Catharine,1982:522).

٣- النسوية الراديكالية RADICAL FEMINIST:

ظهرت الحركة النسوية الراديكالية فى الفترة ١٩٦٧- ١٩٧٥ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمع يمارس نوعاً من الإضطهاد ضد المرأة، بصرف النظر عن الإختلافات العرقية، أوالثقافية، أوالطبقية. وتؤكد هذه النظرية أن ذلك مرده إلى سيادة الثقافة الأبوية أو المجتمع الأبوي الذي يقوم على أفكار هيمنة وسيطرة الرجال على النساء. وتنطلق النسوية الراديكالية من عدد من التساؤلات منها: لماذا يتم توزيع الأدوار بين الرجال والنساء على أساس الجنس ؟، ولماذا ينظر المجتمع لأدوار النساء بناءً على تكوينها البيولوجي، كالأدوار المتعلقة بالأعمال المنزلية، وغيرها من الوظائف النسائية التقليدية؟ وما دور الخصائص الثقافية فى توزيع الأدوار بين الرجال والنساء؟ (Castle, Amazon, 2004:3) .

كما ينظر هذا الاتجاه إلى الرجل بوصفه المتحكم بهرمية رأس المال وهذا ما يفسر الأدوار الجنسية ويفرز إضطهاد الرجل للمرأة، وأن وضع المرأة الحالي هو ناتج عن سيطرة الرجل على مراكز القوة والسلطة والمال. كما حاول هذا الاتجاه معالجة بعض النواقص في النظرية النسوية الليبرالية والماركسية من خلال التأكيد على الطابع العام والعابر للمناطق والثقافات، والمستقل عن الطبقات، للتمييز ضد النساء. ويعتبر أنصاره أن البطريركية بحد ذاتها هي أساس هذا التمييز ضد النساء والسيطرة عليهن والتي تنسحب بدورها على ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والأسرية، وتخلق نظاماً تنميطياً للجنسين من خلال ثقافتين: واحدة ذكورية مسيطرة، وأخرى نسائية مسيطر عليها (الرحبي، ميه ٢٠١٢: ٤- ٥) .

٤- النسوية الإشتراكية Socialist Feminism :

تعتمد هذه النظرية على مبدأ أن المجتمع يتضمن بنيتان مسيطرتان هما النظام الرأسمالي والنظام الأبوي، كشكلان متمايزان للعلاقات الاجتماعية الإقتصادية، وكلا النظامين يستغل النساء ويضطهدهن. حيث تؤكد النسوية الإشتراكية على وجود صلة

مباشرة بين البنية الطبقية وإضطهاد المرأة، فالمجتمع الغربي يكافئ الرجال الذين يعملون لأنهم يشاركون فى الإنتاج بمنتجات ملموسة من السلع القابلة للتداول. بينما ينحصر عمل المرأة فى الأعمال المنزلية التى لا قيمة لها من قبل المجتمع الغربي، وهذا يعطي الرجال السلطة والسيطرة على النساء. فالنسوية الاشتراكية تركز على أشكال الظلم التي تواجهها النساء بالنظر لأمرين مهمين، أولهما: إعتمادهن على الرجال، وثانيهما: إستغلالهن كمصدر رخيص ضمن قوة العمل الرأسمالية. وتؤكد النظرية على الظلم الذي تعاني منه المرأة بسبب تعرضها لأشكال عديدة من الإستغلال سواء في بيت أسرتها أو بيت زوجها مستقبلاً. وربما يرجع ذلك إلى الوضع الاجتماعي المهمش للمرأة والذي يساهم فى تعرضها للإستغلال المزدوج من خلال حصول الرجال (الأب أو الزوج) على هامش ربح عملها من جانب، أو قيامها بأعمال غير مدفوعة الأجر كالأعمال المنزلية من جانب آخر. وربما ساهم إعتماد المرأة على الرجل فى أمور معاشها على إستمرار هذا الإستغلال وقبوله (**Jagger, Alison, 2005:5-6**).

والنسوية الإشتراكية تحاول تحدي الأيديولوجيات الرأسمالية والنظام الأبوي. الذي يقوم على تقسيم النساء على حسب الطبقة والعرق والدين، حيث تعاني المرأة من نفس نوع الإضطهاد فى مختلف المجتمعات لمجرد كونها إمرأة. وترى النسوية الإشتراكية أن الطريق لإنهاء هذا الظلم هو وضع حد للتصنيف الطبقي والجنسي بين الرجال والنساء، كما يجب أن تعمل المرأة جنباً إلى جنب مع الرجال، وأنه يجب أن نرى بعضنا البعض على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة (**Jagger, Alison, 2005: 6**).

رابعاً: الدراسات السابقة :

من الجدير بالزكر أن إستعراض التراث النظري للدراسات السابقة يفيد الباحث فى الوقوف على ما إنتهى إليه الآخرون من نتائج فى دراستهم السابقة، وكيفية تناولهم لمتغيراتها. كما يفيد الباحث فى عقد المقارنات بين نتائج دراسته والنتائج السابقة عليها

مما يعكس عمقاً منهجياً ويعطى لنتائج الدراسة مزيداً من المصداقية. وسيعرض الباحث للدراسات السابقة فى إطار تاريخى متناولاً الأحدث فالأقدم.

فقد تبين من دراسة " غيداء عناني " (٢٠١٢) حول (أبعاد العنف القائم على النوع الاجتماعي الممارس ضد اللآجئين السوريين في لبنان)، والتى دفعها إليها العديد من التقييمات التى قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للآجئين والتى قدرت عدد اللآجئين السوريين في لبنان بقرابة (٧٢٠٠٠٣) لاجئ ولاجئة، كان معظمهم من النساء والأطفال، وقد إعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العمدية والتى بلغت (١٢٠٠) مفردة من النساء والفتيات.

وتوصلت الدراسة إلى أن النساء والأطفال كانوا من الفئات الأكثر إستضعافاً على أساس الجنس أو السن أو بسبب الوضع الاجتماعي، ومن ثم إرتفاع مستويات العنف الممارس على أساس النوع الاجتماعي بين اللآجئين. كما تبين ارتفاع مستويات العنف الجنسي، و تزايد حالات الإغتصاب، والإعتداء والعنف من جانب الشريك. كما أكدت تأثر النساء والبنات على وجه الخصوص بالعنف الناتج عن الأزمة السورية، وتعرضهن لأنواع مختلفة من العنف منها: العنف الجنسي، والزواج القسري نتيجة غياب الحماية الاجتماعية (تقرير لجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠١٢: ٣٤).

أما الدراسة التي أجراها "صندوق الامم المتحدة للسكان" (٢٠١١) فى العراق بعنوان (العنف ضد المرأة فى العراق) فقد حاولت توفير معلومات عن وعي النساء بالعنف ضدهن في مراحل عمرها المختلفة، وأشكال العنف المختلفة وأسبابه، وتحديد العوامل المرتبطة بوعي المرأة بسلوك العنف، سواء كانت عوامل فردية أو أسرية أو مجتمعية.

وقد إعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، كما تم استخدام إستمارة الإستبيان كآداه لجمع البيانات، من النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج من عمر (١٥-٤٥) سنة، وللمتزوجات حتى عمر (٥٠) سنة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

إيجابية بين العنف الواقع على النساء ووعيهن به واتجاه الرجل نحوه من ناحية، وبين النموذج البيئي الزكوري من ناحية أخرى. كما أكدت الدراسة أن العنف والوعي به يرتبطان بمجموعة من العوامل الفردية التي تخص المرأة وخصائصها الفيزيقية، والأسرية التي تتعلق بظروف زواجها وأسرتها، والمجتمعية التي ترتبط بطبيعة وثقافة المجتمع المحلي الذي تعيش فيه، ونوعية القيم والعادات والصور النمطية حول النوع الاجتماعي فى المجتمع العراقى (صندوق الامم المتحدة للسكان، ٢٠١١: ١٣٧) .

كما أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة مسحاً إستطلاعيا عام (٢٠٠٧) لقياس أوضاع النساء وظروف معيشتهن. وقد قام المسح بتجميع مجموعة متنوعة من المؤشرات حول تمكين المرأة من خلال عينة ضمت (٢٤٠٠) إمرأة في ثلاث محافظات مصرية. وقد استخدمت الباحثتان "سحر الشنيطي" و"ملك الشرماني" بيانات هذا المسح لدراسة العلاقة بين تمكين المرأة وتعرضها للعنف المنزلي. وقد إنطوى مسح التمكين على تطوير إطار مفاهيمي حول النوع الاجتماعي وتمكين النساء في البيئة المصرية، يستند إلى المؤشرات المباشرة وغير المباشرة للتمكين، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة بين الثقافة التقليدية والعنف ضد النساء، إلى جانب العوامل الأخرى كالفقر ودرجة التعليم والتي يمكن ربطها بمستوى تعرض المرأة للعنف (الشنيطي، سحر، والشرماني، ملكي ،٢٠٠٨: ٤٦-٤٧) .

بينما حاولت دراسة " أمل محمود السيد محمود الدوه " و " زينب عبد المحسن درويش" عام (٢٠٠٧) بعنوان (علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي)، الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: هل تتقبل النساء العنف الزواجى دون شكوى أو رفض، باعتباره أحد مفردات الحياة الاجتماعية؟ وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت (٢٢٠) سيدة متزوجة من عدة مناطق فى ثلاث محافظات بجمهورية مصر العربية هي: القاهرة، والجيزة، وشمال ووسط سيناء، تراوحت

أعمارهن ما بين (١٩-٤٣) سنة، معتمدة على المنهج الوصفى القائم على الدراسة المسحية .

وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة تعرض غالبية أفراد العينة للعنف من قبل الأزواج، وكانت الزوجة التى ليس لديها أطفال، والأمية، والتى إستمر زواجها أكثر من عشرة سنوات، والمعتمدة إقتصادياً بشكل كامل على الزوج، هى الأكثر قبولاً للعنف الزواجى. كما أكدت الدراسة على أن قضية الإساءة للمرأة لا تتوقف عند مجتمع بعينه، ولا ترتبط بخصائص عقائدية أو اقتصادية أو سياسية معينة بل هى قضية عامة ذات أصل تاريخى وإنسانى مرتبط بالنوع، ويساهم في إنتشارها عدد من المتغيرات الإجتماعية والنفسية (محمود، أمل، ودرويش، زينب، ٢٠٠٧: ٢٥ -٤١).

وكذلك هدفت دراسة " أمال الطنطاوي وآخرون " (٢٠٠٥) عن (العنف الموجه ضد المرأة فى مملكة البحرين)، إلى التعرف على مدى إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في مملكة البحرين، من حيث أسبابها، وانعكاساتها سواء على المرأة أو على المجتمع ككل. ونظراً لتعدد المجالات الاجتماعية التي يمارس في سياقها العنف، فقد إقتصرت على مجالين هما مجالي الأسرة والعمل. وإعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد بلغ إجمالي حجم العينة (٥٣) مفردة، شملت عينة عشوائية طبقية، مثلت مختلف فئات المجتمع من الإناث من عمر(١٦) سنة وما فوق، وروعي في سحبها تحقيق التمثيل للتبيانات الاجتماعية المختلفة.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الزوج هو أكثر الممارسين للعنف داخل الأسرة في مختلف مستويات الدخل، كما تبين وجود علاقة بين الدخل والعنف الزواجي، فكلما قل مستوى دخل الأسرة كلما زادت إحتمالات ممارست العنف، وإن ممارسة العنف البدني يشكل النسبة الأكبر بين مختلف فئات الدخل، باستثناء فئتي الدخل الأعلى التي زاد معدل ممارستها للعنف اللفظي والنفسي. كما تبين أن من أهم أسباب ممارسة الأزواج للعنف ضد الزوجات هو رغبة الرجل في الهيمنة، وأن أحد

أسباب العنف ضد المرأة هو إسلوب تربية الأبناء الذي يقوم على التفرقة بين الذكور والإناث (الطنطاوي، آمال، و فضل، منى ،٢٠٠٥: ٢٥-٤٧) .

كما حاولت كريستوفر إيجن وإيمي بلاكستون Uggen & Blackstone (٢٠٠٤) في دراستهما بعنوان (التحرش الجنسي كتعبير عن قوة النوع الاجتماعي) دراسة المضايقات الجنسية التي يتعرض لها النساء البالغات داخل نطاق العمل في المجتمع الأمريكي . حيث تم استخدام منهج المسح الاجتماعي والاعتماد على مقابلة عينة من الشباب من الذكور والإناث ، للتعرف على الأسباب المؤدية للتحرش الجنسي في مرحلة المراهقة ومرحلة الشباب وتأثير علاقات القوة بين الجنسين وخاصة في أماكن العمل . وقد تبين من الدراسة أن النساء اللاتي تعرضن للتحرش كن من ذوات الدخل المنخفض أو المستضعفات من الناحية المالية حيث كن هدفا متكررا للتحرش الجنسي، مثل اللمس غير المرغوب فيه في أماكن حساسة وغزو الفضاء الشخصي.

وقد أكدت الدراسة أن المراهقات والعاملات من النساء كن الفئات الأكثر عرضة للتحرش الجنسي في المجتمع الأمريكي ، وردت ذلك إلى السياق الاجتماعي والثقافي المرتبط بالنظرة المجتمع إلى تميز الذكور بالقوة في مقابل الضعف والعجز الذي يتميز به الإناث، وتأسيساً على مفاهيم ثقافية كالسلطة التي يمارسها الذكور على الاناث (Uggen& Blackstone,2004:64) .

وتناولت "سلوى الخطيب" (٢٠٠٤) فى دراستها الإستطلاعية عن (العنف ضد المرأة فى مدينة الرياض) ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي من حيث أسبابها، وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية كالمستوى التعليمي والدخل والسكن. وقد إستخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المضمون للإطلاع على جميع الملفات الخاصة بحالات العنف الأسري في مستشفى الرياض المركزي، والمركز الخيري للإرشاد الاجتماعي، وسجلات قسم الشرطة داخل المستشفى للحالات التي تعرضت للعنف خلال عام ٢٠٠٤ م.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: عدم وجود إختلاف بين المتعلمين وغير المتعلمين في إستخدام العنف، وإن كان يرتفع بين أصحاب التعليم المحدود والمتوسط، كما أكدت الدراسة على أن تأثير الثقافة السائدة التي تدعم النظرة الذكورية لدى الرجل كانت أكبر من تأثير التعليم. كما أكدت أيضا على إنتشار العنف بين مختلف مستويات الدخل، فهو موجود لدى الأسر الفقيرة والغنية على حد سواء، وإن كانت البيانات تشير إلى زيادة حالات العنف بين الأسر ذات الدخل المحدود. كما بينت الدراسة أن أكثر أنواع العنف شيوعاً في مجتمع الدراسة هو العنف البدني والنفسي وأن أهم أسباب العنف ضد المرأة فى المجتمع السعودي هي: النظرة الذكورية الدونية للمرأة، والفهم الخاطئ لمفهوم القوامة، والضغوط الإقتصادية (الخطيب، سلوى ،٢٠٠٤: ١٧-٣٦) .

هذا بينما رصدت دراسة "عادل مجاهد الشرجبي" (٢٠٠٤) عن (العنف العائلى ضد المرأة فى اليمن)، أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة بسبب النظرة التمييزية القائمة على أساس الجنس، ووضع تصور أولي حول تصنيف أشكال العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة اليمنية، ومحاولة الكشف عن آثار العنف ضد المرأة على مكانتها الإجتماعية. وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، لعينة بلغت (٥٢٠) مفردة، تم إختيارها بطريقة عشوائية. وكانت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :أن أكثر أشكال العنف العائلي إنتشاراً فى مدينة عدن كان العنف الجسدي، حيث تبين أن ٧٦.٤% من النساء المعنفات اللائي تم إجراء الدراسة عليهن تعرضن للضرب باليد، فيما تعرضت ٢٣.٦% منهن للضرب بالعصي وبأدوات منزلية، كما تبين أن أكثر أشكال العنف المادي ضد الفتيات يتمثل في الختان، وأن المرأة الفقيرة والمهمشة كانت أكثر تعرضاً للعنف المادي والمعنوي من المرأة التي تنتمي إلى الطبقات المتوسطة والعليا، كما إتضح أن المرأة الريفية كانت أكثر تعرضاً للعنف المعنوي والمادي من المرأة الحضرية (الشرجبي، عادل ٢٠٠٤،: ٦-١٥).

أما دراسة "سمية سيف الدين" (٢٠٠٣) عن (العنف ضد المرأة) في ستة دول عربية هي: مصر واليمن والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان، معتمدة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، والتي بلغت (٥٠٠) سيدة من كل بلد. وقد توصلت الدراسة إلى أن من أبرز مظاهر العنف التي تمارس ضد المرأة في هذه الدول هى: ختان الإناث، و الزواج المبكر، والقتل من أجل الشرف. كما أشارت إلى أن هناك أشكالا مختلفة من العنف المقبول اجتماعيا يمارس ضد المرأة العربية على اعتبار أنه حق من حقوق الرجل الشرعية مثل الطلاق التعسفي، وتعدد الزوجات دون أسباب قهرية مما يترتب عليه من أضرار مادية ومعنوية للمرأة. كما أكدت الدراسة على وجود نوعين من العنف يمارس ضد المرأة العربية وهما: العنف المباشر ويتمثل في الإيذاء الجسدي كالضرب والإغتصاب والقتل وغيره، والعنف غير المباشر والذي يحدث نتيجة لبعض العادات والتقاليد والقوانين والتشريعات التي تميز بين المرأة والرجل، وتحرم المرأة من التمتع بالكثير من حقوقها الإنسانية، كما هو الحال في قانون الخلع فى مصر والتى تتنازل فيه الزوجه طواعية عن حقوقها المادية(سيف الدين، سمية، ٢٠٠٣: ١٨ –١٩)

كما حاولت دراسة أمل سالم العواد (٢٠٠٢) عن (العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى) التعرف على أهم أنواع العنف السائد فى المجتمع الأردنى ضد الزوجات، ومدى إنتشار هذه الظاهرة، والأسباب الكامنة وراءها، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واشتملت عينة الدراسة على (٣٠٠) زوجة من القطاعات المختلفة فى الأردن (القطاع البدوى، و الريفى، و الحضرى، و قطاع المخيمات) .

وكان من أهم نتائج الدراسة: تعرض النساء فى الأردن للعنف الأسري، وكان حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكثر أشكال العنف الاجتماعى شيوعاً إذ بلغت نسبتها (٥٦.٨%)، يليه العنف اللفظى بنسبة (٥١%)، ثم العنف الجنسى بنسبة (٤٨%)، وأخيراً العنف الجسدى بنسبة (٣٠%). كما تبين تعرض المرأة للعنف فى جميع المستويات الاجتماعية (العواد، امل ،٢٠٠٢: ٣٢–٣٦) .

وهدفت "نجوى قصاب" (٢٠٠٢) فى دراستها عن(العنف ضد المرأة في المجتمع السوري) إلى الكشف عن أكثر أشكال العنف ضد المرأة إنتشاراً فى المجتمع السورى، وقد إعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وقد تبين من الدراسة أن ٤٠% من النساء اللاتي تعرضن للعنف تتراوح أعمارهن من (١٦-٣٠) سنة. وأن ٢٠% منهن كن يتعرضن للضرب والإعتداء. وأن ٥٥% من الحالات المتزوجات إشتكين من المعاملة السيئة والعنف الجسدي، مقابل ٢٤% من المطلقات، وأن ٥٥% من الحالات كان عدد أفراد الأسرة من (٤-٧) أفراد، مما يشير إلى أثر إرتفاع عدد أفراد الأسرة على زيادة الضغوط الإجتماعية والإقتصادية عليها ومن ثم زيادة سلوك العنف الأسري، وأن ٨٥ % من الزوجات إشتكين من المعاملة السيئة للأزواج، والتي أدت في بعض الحالات إلى الطلاق (قصاب، نجوي، ٢٠٠٢: ٥٤-٦١) .

وأشار أولسون **Olson** عام (٢٠٠٠) فى دراسته عن العنف الزواجي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن أكثر من ٢٠% من رجال الشرطة المصابين أو ممن يلاقون حتفهم يكون أثناء فضهم للنزاعات بين زوجين. كما أشار إلى أن المرأة من الطبقة الدنيا كانت أكثر لجوءاً للشرطة من المرأة في الطبقات الوسطى والعليا، ولذلك ترتفع نسبة إحصاءات العنف الأسري في هذه الطبقة. في حين قد تتردد المرأة من الطبقة الوسطى أو العليا في اللجوء للشرطة، كما أن العنف الأسري يرتفع بين المتزوجين الشباب عنها بين كبار السن (**Olson, 2000: 516-517**) . كما أن إحصاءات عام (١٩٩٩) في الولايات المتحدة الأمريكية، تشير إلى إن ما يقرب من خمسمائة ألف حادث عنف أسري تحدث سنويا، وأن من ألفين إلى أربعة آلاف إمرأة تتعرض للعنف الجسدي (الضرب) سنوياً من زوجها، بدرجة قد تصل إلى حد القتل. كما تحتل نسبة وفيات النساء نتيجة العنف الاسري المرتبة الأولى، فهي أعلى من نسبة وفيات النساء في حوادث المرور. كما تتعرض إمرأة من أصل ثمانية لسوء المعاملة، وتتعرض إمرأة

للإغتصاب كل ٦ دقائق، والواقع أن أكبر نسبة إصابات للمرأة في المجتمع الأمريكي سببها العنف الأسري (Curry, 1999:315) .

كما أشار كيرى Curry إلى أن نسبة ٩٥% من ضحايا العنف في المجتمع الفرنسي كن من النساء، كما تبين أن نسبة ٥١% منهن قد تعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن. وفي بيرو: تبين أن نسبة ٧٠% من الجرائم المسجلة لدى الشرطة كانت الضحايا فيها من نساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن. وفي الهند: تبين زيادة نسب العنف ضد المرأة والذي يعكس المكانة المتدنية لها، فالرجل يمتلك معظم القرارات الخاصة بها، ويتوقع من المرأة الهندية أن تكرس حياتها لإسعاد زوجها وخدمة أولادها، كما أن العنف الذي يمارس عليها ليس عنفاً جسدياً فقط بل نفسياً أيضاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الإحصاءات أقل بكثير من الأعداد الحقيقية، وذلك لعدم قيام الكثير من النساء اللاتي يتعرضن للعنف فى إبلاغ الشرطة حرصاً على كرامتهن أو حماية لأقاربهن أو أزواجهن (Curry, 1999: 316).

وفى دراسة "دوباش" عن العنف الأسري فى بريطانيا والتى كانت تهدف إلى التعرف على واقع العنف الاسري الموجه ضد المرأة في كل من الأسرة الفقيرة والغنية، وكذلك التعرف على أشكال العنف الأسري حسب الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة، أوضحت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العنف الأسري ضد المرأة لا يقتصر على النساء الفقيرات من الطبقة الوسطى فحسب، بل يمتد إلى الفئات الغنية أيضا، كما أوضحت أن العنف الجسدي ضد المرأة كان الأكثر إنتشاراً بين أسر الطبقة الوسطى، في حين أن العنف المعنوي كان النوع الغالب بين الفئات الغنية (Audrey, 1996:31) .

أما " ليلى عبد الوهاب " (١٩٩٤) فقد إعتمدت في دراستها عن (العنف الأسرى فى مصر) علي جمع بيانات الدراسة من قضايا المحاكم والمنشورة بالصحف، معتمدة على تحليل المضمون، إضافة إلى دراسة عينة من النساء ممن تعرض للممارسات

والأعمال العنيفة، وقد بلغ حجم العينة (٢٢٤) سيدة. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة المصرية تتعرض لأشكال مختلفة من العنف البدني، يبدأ بالعنف الجسدى كالحرق والضرب المبرح الذى يحدث عاهة أو تشوه بالوجه، والتعذيب، كما يصل إستخدام العنف ضد المرأة إلى حد القتل بالرصاص أو الطعن بالسكين والذبح ودس السم. وأشارت الدراسة إلى أن السبب الأهم وراء تعرض النساء للعنف هو سبب إقتصادى إذ يشكل نسبة ٤٥.٦%، وأن الأسباب الاجتماعية بلغت نسبتها ٣٥.٤%. أما أعلى فئة عمرية تتعرض فيه المرأة للعنف فقد كانت الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة بنسبة ٣٠%، واقل فئة عمرية هى الفئة العمرية (٤٥-٥٥) سنة إذ بلغت نسبتها ٥.٤%. (عبد الوهاب، ليلى ،١٩٩٤: ٦٩) .

تعقيب على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة يتبين أن الدراسة الحالية تتفق مع دراسة كل من "غيداء عناني " حول (أبعاد العنف القائم على النوع الاجتماعي الممارس ضد اللآجئين السوريين في لبنان)، ودراسة صندوق الامم المتحدة للسكان" بعنوان (العنف ضد المرأة فى العراق)، ودراسة "سحر الشنيطي" و"ملك الشرماني" عن العلاقة بين تمكين المرأة وتعرضها للعنف المنزلي ، ودراسة " أمال الطنطاوي وآخرون " عن (العنف الموجه ضد المرأة فى مملكة البحرين)، ودراسة سلوى الخطيب" حول (العنف ضد المرأة فى مدينة الرياض) ودراسة أولسون **Olson** عن (العنف الزواجي في الولايات المتحدة الأمريكية) ، ودراسة "دوباش" عن العنف الأسري فى بريطانيا ، من حيث التعرف على ظاهرة العنف ضد المرأة من حيث أسبابها ، وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والديموجرافية كالمستوى التعليمي والدخل والسكن . كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة ليلى عبد الوهاب" بعنوان (العنف الأسرى فى مصر)، ودراسة " أمل سالم العواد"عن (العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى)، ودراسة "نجوى قصاب" عن (العنف ضد المرأة في المجتمع السوري) من حيث تعرضها لدراسة أشكال العنف الممارس ضد المرأة .

وكذلك اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كريستوفر إيجن وإيمي بلاكستون **Uggen & Blackstone** عن (التحرش الجنسي كتعبير عن قوة النوع الاجتماعي) ، ودراسة " أمل محمود الدوه " و" زينب درويش" بعنوان (علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي)، ودراسة "عادل مجاهد الشرجبي" بعنوان (العنف العائلى ضد المرأة في اليمن)، ودراسة "سمية سيف الدين" عن (العنف ضد المرأة)، من حيث تعرضها لدراسة العنف ضد المرأة في علاقته بالنوع الاجتماعي .

بينما تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تركيزها على دراسة العنف الأسري ضد المرأة في علاقته بالنوع الاجتماعي من خلال توضيح دور الثقافة التقليدية والمفاهيم الدينية، والتنشئة الاجتماعية الذكوريه في تكريس العنف ضد المرأة، وإعادة انتاجه. ويدلل ذلك على مدى إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة على المستوى العالمي والمحلى، ويبرر أهمية دراستها للوقوف على أهم أسبابها، وخاصة تلك المرتبطة بالبيئة الأسرية والخلفية الاجتماعية والثقافية والدينية.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ – منهج الدراسة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، ولذلك فقد إعتمد الباحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي الاجتماعي هما منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، ومنهج دراسة الحالة لجمع بيانات الدراسة وتفسيرها وتحليلها .

ويعد المسح الإجتماعي الو صفى منهجاً فاعلاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية الوصفية، من خلال الإستبيان أو المقابلات المقننة أو غير المقننة. والهدف الرئيسي لهذا المنهج يتمثل في الكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن، والنوع، والمهنة، والحالة الزواجية، وكيفية إرتباط هذه الخصائص بأنماط سلوكية أو إتجاهات معينة. وتهتم الدراسات المسحية بوصف المجتمع للتعرف على الخصائص

التى يكتسبها الفرد من خلال عضويته فى جماعة اجتماعية كالأسرة مثلا، أو دراسة فئة اجتماعية ذات خصائص متشابهة (مثل الحضريين، والقرويين، الرجال، النساء، وغيرها) بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكننا من خلال هذا المنهج، التعرف على مظاهر السلوك والمعتقدات والقيم، والاتجاهات والآراء الاجتماعية (الجوهري، محمد ،١٩٨٣: ١٥٣ – ١٥٤) .

أما فيما يتعلق بمنهج دراسة الحالة فإنه يفيد الباحث فى الحصول على المعلومات التى قد لا تستطيع إستمارة الإستبيان سبر أغوارها أو الوصول إليها، كالكشف عن المعاني والمضامين الوصفية لأشكال العنف التى يتعرض لها أفراد العينة، والتى لا يمكن الوصول إليها من خلال الإستبيان، وتتطلب موقف مواجهه .

٢ – أدوات جمع البيانات:

تعد إستمارة الإستبيان **questionnaire** هى الآداة الرئيسية لجمع البيانات التى تتطلبها الدراسة. ومما ساعد على بناء الإستمارة فى صورتها الأولية إطلاع الباحث على الدراسات السابقة التى تناولت مشكلة الغنف ضد المرأة، كما قام الباحث بإتخاذ بعض الإجراءات المنهجية الكفيلة بضمان درجة مناسبة من ثبات وصدق البيانات التى تتضمنها إستمارة الإستبيان، ويقصد "بالثبات **Reliability**" درجة الاتساق بين البيانات التي تم جمعها بإعادة تطبيق نفس استمارة الإستبيان على نفس المفردات في أوقات مختلفة في ظل ظروف متشابهة وعن طريق نفس الباحث (**Elton, Paul Brew & Millward,2001:199**)، ومن هذه الإجراءات التأكد من صدق البيانات التي تضمها استمارة الاستبيان وضمان عدم التناقض في إجابات الأسئلة ، وكذلك إختبار الإستمارة وتطبيقها على عدد من الحالات حيث تم تطبيق الاستمارة على عدد (٢٢) مفردة بنسبة (١٠%) من إجمالي العينة ، وقد تم إعادة تطبيق اختبار الاستمارة بعد أسبوع واحد من تطبيق الاختبار الأول، وبحساب معدل الثبات لإستمارة الاستبيان وجد أن هذا المعدل يبلغ (٠.٩٠) تقريباً الأمر الذي يؤكد وجود درجة كبيرة من صدق وثبات البيانات التي

تقدمها استمارة الاستبيان . بالإضافة إلى عرض استمارة الاستبيان على لجنة من المحكمين من الأساتذة بقسم علم الاجتماع، والذين إقترحوا بعض التعديلات التى تم تنفيذها .

قام الباحث بتصميم دليل لمقابلة الحالات، لتطبيقه على عدد من النزيلات بمركز إستضافة وتوجيه المرأة ببني سويف لدراستها دراسة متعمقة. وقد روعى أن يتضمن دليل المقابلة على بعض النقاط الأساسية التى تتفق مع أهداف البحث. وما أفاد الباحث ومكنه من مقابلة الحالات كونه عضواً باللجنة الإشرافية التى تشرف على مركز إستضافة المرأة ببني سويف .

كما قام الباحث فى هذه الدراسة بالإستعانة بالوثائق والسجلات لجمع بعض البيانات اللازمة للدراسة، وخاصة تلك البيانات المتعلقة بسجلات متابعة حالات السيدات النزيلات والمترددات على مركز إستضافة المرأة ببني سويف. وكذلك سجل الإستشارة والذي يسجل به بيانات السيدات التى تطلب إستشارة أو مساعدة المركز نتيجة لتعرضها للعنف الأسري.

٣- مجالات الدراسة و إجراءات إختيار العينة :

سبق أن ذكر الباحث أنه سوف يعتمد فى هذه الدراسة أساسا على منهجين هما المسح الاجتماعي عن طريق العينة، ومنهج دراسة الحالة. وبإستخدام منهج المسح الاجتماعي فقد تم تحديد المجال الجغرافي للعينة بمحافظة بني سويف، أما المجال البشري للدراسة فقد تمثل في كلية الآداب جامعة بني سويف، وقد تم إختيار العينة عن طريق العينة العشوائية البسيطة، حيث بلغ إجمالي حجم العينة (٢٢٠) مفردة، من الطالبات والعاملات بالمجال الإداري بالكلية. أما عن المجال الزمني للدراسة فقد إستغرقت الدراسة الميدانية ثلاثة شهور بدأت من أول نوفمبر ٢٠١٥ حتى نهاية يناير ٢٠١٦. وقد وقع الإختيار على كلية الآداب جامعة بنى سويف كإطار للعينة باعتبارها

تمثل صورة مصغرة للمجتمع العام وتضم كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

أما بالنسبة لمنهج دراسة الحالة فقد تم إختيار عدد (١٠) عشرة حالات من نزيلات مركز إستضافة وتوجيه المرأة ببني سويف لدراستهن دراسة متعمقة. وقد روعى أن تكون تلك الحالات موزعة على مراكز المحافظة المختلفة وفى مراحل عمرية متنوعة لضمان تمثيلها، بغرض الكشف عن بعض المعلومات والمضامين التى لا تستطيع إستمارة الاستبيان أن توفرها، وخاصة البيانات الوصفية والشخصية الخاصة بأسباب وأشكال العنف الممارسة ضدهن داخل الأسرة، والتى تتطلب موقف مواجهه مع المبحوثات.

٤- معالجة البيانات :

بعد الإنتهاء من عملية جمع البيانات ومراجعتها، تم إعداد سجل ترميز **Coding** لإستمارة الإستبيان، لتهيئة إدخالها للحاسب الآلي، وقد تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (**spss**) لإجراء المعالجة الإحصائية للدراسة، من حيث تصميم الجداول البسيطة والمركبة ، وكذلك من حيث حساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وإختبارات دلالة الفروق كا^{2} (أو مربع كاي) للكشف عن الإرتباطات بين متغيرات الدراسة بين أفراد العينة المنتمين إلى الأصول الريفية والحضرية . وبعد الإنتهاء من مرحلة معالجة البيانات تم تحليلها وتفسيرها فى ضوء أهداف الدراسة وإطارها النظري .

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية :

١- خصائص عينة الدراسة :

إتضح من الدراسة أن عينة الدراسة كانت تتسم بعدد من الخصائص وهى على النحو التالي:

- فيما يتعلق بفئات السن فقد توزعت العينة على خمسة فئات عمرية فاللاتي قلت أعمارهن عن (٢٥ سنة) بلغت نسبتهن ٣٥.٩% وهي أعلى النسب، وأما اللاتي

تتراوح أعمارهن مابين (٢٥ الى ٣٥ سنة) فقد بلغت نسبتهن ٢١.٤%، بينما بلغت نسبة أفراد العينة فى الفئة العمرية من(٣٥ الى ٤٥ سنة) ٢٩.٥%، وبلغت نسبة الفئة العمرية (٤٥– ٥٥ سنة)١٠.٩%، بينما كانت النسبة الأقل من أفراد العينة فى الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) حيث بلغت ٢.٣% من مجموع العينة.

– فيما يتعلق بمستوى التعليم فقد بلغت نسبة الأميات ١٤.١%، ومن تجدن القرأة والكتابة نسبة ١٠.٥%، والحاصلات على مؤهل متوسط نسبة ١٩.٥ %، والحاصلات على مؤهل جامعي نسبة ٣٦.٩ %، بينما بلغت نسبة الحاصلات على مؤهل فوق جامعي ٢.٢% من إجمالى حجم العينة .

– وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية فقد تبين أن نسبة ٣١.٨% كن من غير المتزوجات، بينما بلغت نسبة المتزوجات ٥٦.٨%، وبلغت نسبة الأرامل والمطلقات ٩.١% و ٢.٣% على التوالي .

– أما من حيث الحالة الوظيفية فقد تبين أن غالبية أفراد العينة لا يعملن بنسبة ٦٩.١%، بينما بلغت نسبة العاملات ٣٠.٩% من إجمالى العينة .

– كما إتضح أن غالبية أفراد العينة كن ممن ينتمين إلى أصول ريفية بنسبة ٦٢.٧%، بينما بلغت نسبة من ينتمين لأصول حضرية حوالى ٣٧.٣% من مجموع العينة.

٢– بناء السلطة العائلية والعنف ضد المرأة :

يتأثر نموزج الأسرة أو نوعيتها سواء كانت نووية أو ممتدة بالموطن الأصلى لأفراد العينة (ريف – حضر) بفعل أفكار العصبية والقبلية القائمة على حجم الأسرة وعدد أفرادها، مما ينعكس على توزيع الأدوار النوعية بين الذكور والإناث وعلى سلطة إتخاذ القرار. ولمعرفة حجم أسر أفراد العينة، فقد تم سؤالهن عن عدد أفراد الأسرة التى تقيم معهن، حيث أكدت نسبة ٣٦.٤% أن عدد أفراد الأسرة تقع فى الفئة (٣–٤) أفراد، بينما ذكرت نسبة ٣٠.٩% أن عددهم يقع فى الفئة (٥–٦) أفراد، وبينت نسبة

٢٠.٩% أن عدد أفراد الأسرة يقع فى الفئة (٧-٨) أفراد، وأخيراً ذكرت نسبة ١١.٨% من أفراد العينة بأن عدد أفراد الأسرة كان عدد ٩ أفراد فأكثر.

وبحساب المتوسط الحسابى لعدد أفراد الأسرة تبين أن متوسط عدد أفراد أسر العينة بلغ (٧) أفراد، كما تبين أن عدد أفراد الأسر فى الفئة (من ٥ وحتى ٩ أفراد فاكثر) بين أفراد العينة كانت فيمن ينتمون الى أصول ريفية بنسبة ٤٣.٦%، فى مقابل نسبة ٢٠% ممن ينتمون إلى أصول حضرية، مما يؤكد كبر حجم الأسرة بين أفراد العينة ممن ينتمون لأصول ريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية.

وللتأكد من وجود علاقة بين الموطن الأصلى وبين نوع الأسرة (نووية أو ممتدة)، تم حساب قيمة كا٢ أو مقياس دلالة الفروق بين المتغيرين والتى بلغت ٧٥.٥٩ وهى دالة عند نسبة معنوية ٠.٠٥%، مما يؤكد صحة العلاقة بين الموطن الأصلى ونوع الأسرة.

بسؤال أفراد العينة حول مدى تركز سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة فى يد الذكور، أكدن على تركز السلطة فى يد الزوج بنسبة ٣٣.٢%، يليها الأب بنسبة ٣٠.٥%، ثم الأخ الأكبر بنسبة ١٢.١%، وأخيراً الزوجة بنسبة ٩.١%، بينما اقتسم الزوجان السلطة بنسبة ١٥.١% .

ولعل تلك النتائج تعكس تقارباً واضحاً فيما يخص تركز السلطة فى يد الذكور بين المنتمين لأصول ريفية وأخرى حضرية على حد سواء، حيث كشفت النتائج عن أن تركز السلطة فى يد الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر بين المنتمين لأصول ريفية بنسبة٤٨.١%، فى مقابل نسبة ٢٧.٧% ممن ينتمون لأصول حضرية وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (١) التالي :

جدول رقم (١)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب من يمتلك سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة

سلطة إتخاذ القرار	إمتلاك سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
الأب	٤٣	١٩.٥	٢٤	١١.٠	٦٧	٣٠.٥	
الأخ الأكبر	٢١	٩.٥	٦	٢.٦	٢٧	١٢.١	قيمة كا٢
الزوج	٤٢	١٩.١	٣١	١٤.١	٧٣	٣٣.٢	١٨.٩٥
الزوجة	١٢	٥.٥	٨	٣.٦	٢٠	٩.١	
الزوج والزوجة معاً	٢٠	٩.١	١٣	٦.٠	٣٣	١٥.١	
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٣	٢٢٠	١٠٠	

وبسؤال أفراد العينة عن أهم المعايير التى تستند إليها سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة أجابت بأنها: الجنس بنسبة ٣٩.٥% وكانت النسبة الأعلى بين أفراد العينة، ومقدار الكسب المادي بنسبة ١٧.٦%، والقوة البدنية بنسبة ١٦%، والسن بنسبة ١٤.٥%، بينما أكدت نسبة ١٢.٤% بأن درجة التعليم هى المعيار الذي تقوم عليه سلطة إتخاذ القرار فى الأسرة .

وبمقارنة إجابات أفراد العينة ممن ينتمون إلى أصول ريفية وأخرى حضرية فيما يخص أهم معايير سلطة إتخاذ القرار داحل الأسرة، تبين أن نسبة ٣٦.٣% ممن ينتمون إلى أصول ريفية أكدوا بأن المعيار الذى يستند إليه سلطة إتخاذ القرار كان الجنس والقوة البدنية، فى مقابل نسبة ١٩.١% بين من ينتمون إلى أصول حضرية. بينما جاءت معايير درجة التعليم ومقدار الكسب المادي بنسب متقاربة حيث بلغت نسبتها

١٥.٩% بين المنتمين لأصول ريفية، فى مقابل نسبة ١٤.١% من المنتمين لأصول حضرية. وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (٢) التالي :

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب معيار سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة

معيار سلطة إتخاذ القرار	أهم معايير سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
الجنس	٥٦	٣٥.٤	٣١	١٤.١	٨٧	٣٩.٥	قيمة كا٢ ١١.٥٩
القوة البدنية	٢٤	١٠.٩	١١	٥.٠	٣٥	١٦.٠	
السن	٢٣	١٠.٥	١٠	٤.٠	٣٣	١٤.٥	
درجة التعليم	١٤	٦.٤	١٨	٦.٠	٣٢	١٢.٤	
مقدار الكسب المادي	٢١	٩.٥	١٢	٨.٢	٣٣	١٧.٦	
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٣	٢٢٠	١٠٠	

ومن خلال نتائج الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) يتبين تأكيد غالبية أفراد العينة بتركز السلطة داخل الأسرة فى يد الذكور (الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر) بنسبة ٧٥.٧%، وأن أهم المعايير التى تستند إليها الأسرة فى عملية إتخاذ القرار تتمثل فى الجنس والقوة البدنية بنسبة ٥٥.٥%، *مما يؤكد* وجود *علاقة بين سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة والنوع الاجتماعي* .

وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه النظرية النسوية الليبرالية حيث أكد " موهانتي " على أن سيادة السلطة الأبوية على الممارسات الحياتية، يساهم فى تعرض النساء للعنف المنزلى بأشكاله المادية والرمزية على مدار الحياة اليومية. كما أكد على أن النظام الأبوي يمثل أبسط أشكال السلطة التى تؤسس للتفرقة بين الجنسين (Motta, et.al., 2011: 6).

وبشأن سيادة السلطة الأبوية أو الذكورية تؤكد نتائج المقابلات أن الزوج هو صاحب السلطة داخل المنزل، وهو من بيدة سلطة القرار، لأنه هو من يتولى الإنفاق والإعالة لبقية أفراد الأسرة (وإن ربنا فضله على النساء فى العقل والدين) طبقاً للقول الشائع (النساء ناقصات عقل ودين). كما أكدن أن إقامة الزوجة بمنزل عائلة الزوج فى حالة عدم وجود مسكن مستقل، وخاصة فى حالات زواج الأقارب فى الريف المصري. يؤدى إلى تركز السلطة فى يد ولى الأمر وهو غالباً أبو الزوج (الحمى) وعدم قدرة الزوج على إتخاذ قراراً مستقلاً عن سلطة أبيه حتى فيما يخص حياته الأسرية، مما ينعكس على علاقته بزوجته، ووقوع الزوجة تحت إمرة سلطتين هما سلطة الزوج وسلطة أبيه.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده "بيتر بلاو" **Peter Blau** من أن الجماعات الأسرية تقوم على أساس علاقات السلطة والمنفعة، وتوقعات الدور لكل عضو من أعضاء الأسرة. وأضاف أن من أهم وظائف تلك العلاقات بجانب تحقيق التماسك الاجتماعي، تتمثل في خلق علاقات الخضوع والسيطرة داخل نطاق الجماعة الأسرية، وتشجيع التمايز، وفرض الإمتثال للمعايير الأسرية ، وتنميط قيمها. كما أشار أيضاً إلي أن إستمرار العلاقات داخل الجماعة الأسرية يقوم على أساس "إدارة التوقعات" أو الكيفية التي يقدم بها الناس أنفسهم للآخرين وانطباعات الآخرين نحوهم (**Milan Zafirovski 2005: 3-5**).

وبشأن عدم قدرة الزوج على إتخاذ القرار بسبب إقامته فى منزل العائلة تؤكد الحالة (ن. س. م) من سكان مركز ببا ببني سويف، لا تعمل، تبلغ من العمر ٢٦ سنة، لديها بنت واحدة فقط. مكثت فى المركز الإستضافة عشرة أيام بداية من ١ / ٥ / ٢٠١٠ وحتى ١١ / ٥ / ٢٠١٠. تقول (زوجي يبلغ من العمر ٣٠ سنة ولا يعمل، تزوجنا منذ أربعة سنوات ولدينا إبنة واحدة عمرها سنتين. وهو ليس لديه رأي فى حياتنا أبداً، لأننا نقيم فى حجرة مع عائلته (الأب والأم والأخوة) ويتولى أباه الذي يعمل بالزراعة الإنفاق علينا أنا وزوجي وإبنتي، في مقابل عمل زوجي مع أبيه فى الزراعة. وفي

حالة طلبي لأي شئ من أمور المعاش كالملبس مثلا يقوم زوجي بضربي أمام أهله. وعندما أحاول الصراخ أو الإستغاثة بالجيران ينهال على بقية أهله بالضرب. وقام بطردي فى المرة الأخيرة وليس لي أهل أو أقارب لألجأ اليهم أو لأقيم أنا وابنتي عندهم فلجأت الى المركز).

وللتعرف على أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف ضد الإناث داخل الأسرة، تم سؤال أفراد العينة عن ذلك فأجبن بأن أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف كانوا على الترتيب: الزوج بنسبة ٤٥%، الأب بنسبة ٢٣.٣%، والأخ الأكبر بنسبة ١٦.٩%، ثم الأم بنسبة ٨.١%، وأخيراً الأبن بنسبة ٧.٧%. مما يدلل على استخدام الذكور للعنف ضد المرأة، في كافة مراتبهم السلطوية داخل الأسرة. وبتوزيع أفراد العينة حسب أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف ضد الإناث موزعين حسب الموظن الأصلى فقد بلغت نسبتهم ٥٣.٢% بين من ينتمون لأصول ريفية، فى مقابل نسبة ٣١% ممن ينتمون لأصول حضرية، وقد بلغت قيمة كا٢ أو دلالة الفروق ٢.٣٥ وهي غير دالة، مما يؤكد عدم وجود علاقة بين الموطن الأصلى وأكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف ضد الإناث.

ويتبين من ذلك تأكيد غالبية أفراد العينة بأن الزوج والأب والأخ الأكبر كانوا الأكثر ممارسة للعنف ضد الإناث داخل الأسرة بنسبة ٨٤.٢% من إجمالي العينة، موزعين حسب الموظن الأصلى بنسبة ٥٣.٢% لمن ينتمون لأصول ريفية، فى مقابل نسبة ٣١% من ينتمون لأصول حضرية، مما يكشف عن وجود علاقة بين النوع الاجتماعي وممارسة العنف داخل الأسرة.

وبتحليل البيانات الواردة فى الجداول السابقة يتبين: أن الأسرة السائدة بين غالبية أفراد العينة هى الأسرة الممتدة وخاصة فى الريف المصري، حيث بلغ متوسط عدد أفرادها (٧) أفراد، كما أكدت غالبية أفراد العينة على تركز السلطة داخل الأسرة فى يد الذكور (الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر) بنسبة ٧٥.٧%، وأن المعايير التى تستند إليها الأسرة فى توزيع السلطة قائمة فى المقام الأول على معايير النوع أو الجنس،

والقوة البدنية بنسبة ٥٥.٥%، على حساب المعايير الأخرى كالتعليم، والسن، ومقدار الكسب المالى. كما تبين تأكيد غالبية أفراد العينة بأن الزوج والأب والأخ الأكبر كانوا الأكثر ممارسة للعنف ضد الإناث داخل الأسرة بنسبة ٨٤.٢ %، مما يؤكد وجود علاقة بين بناء السلطة العائلية والعنف ضد المرأة .

وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة " يحي و محمود " والتي أكدت إلى أن العنف ضد المرأة يرجع إلى النظرة المجتمعية للدور الذكوري، خاصة في المجتمعات الأبوية، إذ أن الدور الذكوري التقليدي والإتجاهات النمطية نحو النساء، تدعو إلى إغفال بعض الممارسات التي تعد عنفًا ضد النساء، وتدرجها في إطار الممارسات العادية أو الطبيعية (Yahiya, Haj & M., Mohammed 1997 :342) .

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج دراسة "عادل الشرجبي "عن العنف العائلي ضد المرأة فى اليمن، والتى أكدت على دور السلطة الأبوية فى تعزيز سلوك التمميز ضد المرأة وتوزيع السلطة العائلية على أساس معيار الجنس في المقام الأول، مما يتيح للرجال – حتى المرضى والشيوخ كبار السن – بفعل التوجهات الثقافية التقليدية سلطة عائلية أكبر من سلطة النساء المتمتعات بالقوة والصحة (عادل الشرجبي ٢٠٠٤: ٥) .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما ذكره " ميشيل فلود " Flood من أن أهم أسباب العنف الأسري يتمثل فى الفجوة النوعية بين الجنسين. والتى يترتب عليها التمايز بين الأدوار والسلطة لصالح الذكورعلى حساب الإناث، ويزيد من علاقات الصراع بينهما داخل الأسرة. كما أشار إلى أن العلاقة بين الجنسين فى الأسرة يحددها النمط الأبوي، وعدد من المواقف والمعتقدات التى تنمط لعلاقة بين الجنسين تقوم على أساس السيطرة والعنف والعدائية من قبل الرجل، يقابلها إستسلام وخضوع من قبل المرأة. (Flood, Michael, 2007:13).

٢- التنشئة الاجتماعية وتعزيز العنف ضد المرأة :

و للتعرف على دور عملية التنشئة الإجتماعية فى تعزيز سلوك العنف ضد المرأة وإعادة إنتاجه داخل الأسرة، تم سؤال أفراد العينة عن موقفهم من العقاب البدني للأبناء فأكدت نسبة ٥٨.٢ % قبولهم للعقاب البدني للأبناء، بينما أشارت نسبة ٤١.٨ % برفضهم معاقبة الأبناء بدنياً.

كما تبين أن نسبة المؤيدين لمعاقبة الأبناء بدنياً، كانت أعلى بين المنتمين لأصول ريفية من مثيلتها بين المنتمين لأصول حضرية، حيث بلغت نسبتها بين المنتمين لأصول ريفية ٣٧.٧%، فى مقابل ٢٠.٥% لذوي الأصول الحضرية. وبحساب قيمة كا٢ والتى بلغت ٢.٥٢ وهى غير دالة إحصائيا مما يدل على عدم وجود علاقة بين محل الإقامة وقبول معاقبة الأبناء بدنياً، وهذا كما يتضح من الجدول رقم (٣) التالي :

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الموقف من معاقبة الأبناء بدنياً

الموقف من العقاب	الموقف من العقاب البدني للأبناء				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
أوافق	٨٣	٣٧.٧	٤٥	٢٠.٥	١٢٨	٥٨.٢	قيمة كا٢
لا أوافق	٥٥	٢٥.٠	٣٧	١٦.٨	٩٢	٤١.٨	٢.٥٢
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٧	٢٢٠	١٠٠	

وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب اليه " باندورا " من أن طبيعة الرد على العدوان تتوقف على التدريب الإجتماعي الأول، أو بصورة أكثر تحديداً تتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها الشخص من قبل، ومحاولة نمذجتها في تلك الصيغة العدوانية. ومن ثم فإنه يمكن أن ننشئ طفلاً شديد العدوانية وذلك بمجرد أن يتربى على نماذج عدوانية،

ومكافأته المعنوية المستمرة على سلوكه العدواني. كما أكد على أن سلوك الدور الجنسوى يتم اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ومطابقته بسلوكنا (Straus & Gelles, 1989:25)

كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع ما أكده "الدر" و"إيفانز" (Adler & Evans) من أن الأبناء يتعلمون من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تطوير أنماطاً جديدة من التفكير والسلوك لفهم المعاني الثقافية التى تربوا عليها، ويسترشدون بها فى تفاعلاتهم الاجتماعية، كما أن التنشئة الاجتماعية تكون في الأغلب ذات طبيعة تسلطية في البيئات المحرومة والفقيرة لأن آليات الحوار والإقناع تكون معدومة، وتكون الفتاة ضحية ذلك كله بممارسة الأسلوب التسلطي والتمييزي ضدها (Harding, David J. 2009: 447).

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقه " بلومر " Blomer أحد رواد التفاعلية الرمزية من أن المواقف العاطفية التي يتخذها الأبوان إزاء أبنائهم والتي تتجلى في صور الحرمان العاطفي، وتبنى الفلسفة العقابية في عمليات الضبط، بإستخدام العقاب الجسدي والمعنوي تعمل على تكوين العداء والرغبة في الإنتقام. كما تتفق هذة النتيجة مع ما ساقته نظرية التعلم من التأكيد على وجود علاقة بين العدوانية الزائدة والعقاب الصارم لاسيما لدى الذكور. حيث تعمل العقوبة على تعزيز العنف من خلال نمذجة الفعل العنيف فيتم الإعتماد عليه كأسلوب لحل الصراعات الأسرية (رشيد، أسماء ٢٠٠٧: ١٠٠ – ١٠٢) .

وللتأكد من وجود علاقة بين أسلوب معاقبة الأبناء ونوع الطفل، تم سؤال أفراد العينة عن أكثر أفراد الأسرة تعرضا للعقاب فأجابوا بأنهم الأطفال بنسبة ٤١%، والإناث بنسبة ٣١.٣%، والزوجات بنسبة ١٦.٣%، بينما إحتل الذكور المرتبة الأخيرة فى العقاب بنسبة ١١.٤%. وبتوزيع أفراد العينة حسب أكثر أفراد الأسرة تعرضا للعقاب

في علاقته بالموطن الأصلى تبين إرتفاع نسبة تعرض الإناث للعقاب فى البيئة الريفية بنسبة ٢٠.٤%، فى مقابل نسبة ١٠.٩% فى البيئة الحضرية.

ويتبين من تحليل البيانات السابقة والخاصة بأكثر أفراد الأسرة تعرضاً للعقاب أن الإناث كن أكثر الأفراد تعرضاً للعنف داخل الأسرة (إبنة وزوجة) بنسبة بلغت ٤٧.٦% من أفراد العينة. مما يؤكد مجابهة المرأة لعلاقات ذات واقع تسلطي في الأسر الذكورية الأبوية. وهذا الواقع ينمي العنف داخل الفرد كونه يقوم على مبدأ الإلزام والإكراه والإفراط في إستعمال السلطة والحق فى العقاب من قبل الذكور، فى مقابل توقع الإزعان والخضوع من قبل النساء داخل الأسرة. مما يؤكد وجود علاقة بين التعرض للعقاب البدني والنوع الاجتماعي .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه "ستراوس" **Straus** من أن العنف ضد المرأة يعود إلى المراحل المبكرة من الطفولة حيث يشاهد الطفل خلال سنواته الأولى أن العلاقة الزوجية بين والديه تتسم بالقسوة والإساءة والعقاب البدنى والإهانة، فيبدأ الطفل فى تقبل فكرة أن العدوان والعنف هو نمط مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة، فوجود الطفل فى مناخ تتسم العلاقة فيه بالعنف تجعله أكثر إحتمالية لأن يكون عنيفاً فى علاقاته فيما بعد (**Straus & Gelles,1988: 465-466**) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقه " بير بورديو" من أن السيطرة الذكورية لها مجال واضح لممارسة العنف وخاصة الرمزي، وإعادة إنتاج الواقع وإدراكه من خلال ما تدرب عليه المرء في حياته ونشئ عليه، ومن خلال الموجهات الإجتماعية التي صنعت من قبل المسيطرين، فالذكورة هي مجموعة السلوكيات والتصرفات المفروضة بحكم التنشئة والتكيف على الذكور، وتقودهم إلى التصرف بطرق معينة ومحددة إجتماعياً مع الإناث، وتندرج تلك السلوكيات تحت عنواني السيطرة والإكراه (المركز الثقافى العربي ٢٠٠٧: ٣٢، ٧٩).

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية في التقرير العالمي حول الصحة والعنف لعام (٢٠٠٢) من أن الرجال الذين يوجد لديهم تاريخ من العنف في عائلاتهم – خاصة إذا رأوا أمهاتهم يتعرضن للضرب – تزيد إحتمالات أن يكونوا أزواجاً مسيئين. وتتعرض السيدات بشكل خاص للإعتداء الزوجي في المجتمعات التي يوجد فيها إنعدام ملحوظ للمساواة بين الرجال والسيدات، وأدواراً صارمة للجنسين وقواعد ثقافية تدعم هذا التمييز. كما أشار التقرير أنه بعد دراسة أكثر من (٣٠٠٠) سيدة متزوجة من محافظة الإسكندرية تبين أن أكثر من ٤٠ % منهن قد تعرضن للضرب من شخص غير الزوج، كالأم أو الأب أو الأخ (خربوش، ابراهيم ف. ٢٠١٠: ٢–٣) وتأسيسا على ما سبق فإنه يمكننا أن نتبين أن معظم أشكال العنف ضد المرأة تغذى ثقافياً ويعاد إنتاجها على صعيد الحياة اليومية ضمن نطاق الأسرة ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية. حيث أن التنشئة الاجتماعية للمرأة في ثقافتنا التقليدية السائدة تخضعها لمنظومات قيمية تستند في جوهرها إلى أفكار جنسوية أو جندرية، تعكس ذكورية السلطة العائلية، وتعمل على إنتاجها أو إعادة إنتاجها من خلال التنشئة العقابية للأبناء، إلى الحد الذي تدافع أو تبرر فيه المرأة سلوك معنفها (الأب أو الزوج) وتتنازل له عن حقوقها، مما يترتب عليه قبولها للعنف الذي يمارس ضدها – ضمناً أو تصريحاً – دون أي إحتجاج سواء كان ذلك العنف جسدياً أو معنوياً أو إقتصادياً. وهذا ما يفسر إستمرار سلوك العنف ضد المرأة داخل الأسرة بأشكاله المختلفة عبر دورة حياتها من العنف فى مرحلة الطفولة وحتى بلوغها وبعد زواجها .

وهذا ما تكشف عنه نتائج الدراسة حيث أكد معظم أفراد العينة بنسبة ٥٨.٢ % قبولهن لمعاقبة الأبناء بدنياً، كما تبين أن المرأة هي أكثر الأفراد تعرضا للعنف داخل الأسرة (إبنة وزوجة) بنسبة بلغت ٤٧.٦% من أفراد العينة، كما ذكرت غالبية أفراد العينة بنسبة ٨٤.٢% بأن الزوج والأب والأخ الأكبر كانوا الأكثر ممارسة للعنف ضد الإناث

داخل الأسرة، ***مما يؤكد على دور عملية التنشئة الإجتماعية فى تنميط وتعزيز سلوك العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الأسرة وإعادة إنتاجه.***

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج المسح الديمغرافي والصحي في مصر لعام ٢٠٠٥، حيث أفادت نسبة ٤٧% من النساء بأنهن تعرضن للعنف الجسدي ؛ (وعلى الرغم من أن غالبيتهن قد أشرن إلى الشريك الحميم، أي الزوج بوصفه مرتكباً للعنف)، فإن ما يقرب من النصف بنسبة ٤٥% أكدن تعرضهن للعنف الجسدي على أيدي ذكر غير الزوج، بينما أشار ما يقرب من ثلث أفراد العينة بنسبة بلغت ٣٦% إلى تعرضهن للعنف من قبل أنثى كالأم أو الأخت أو الإبنة ؛ كما جاءت الإشارات إلى الأب كممارس لسلوك العنف لتبلغ ضعف نسبة مرتكبى العنف من الأشقاء الذكور بنسبة بلغت ٥٣% للأباء، مقارنة بنسبة ٢٣% للأشقاء (المجلس القومي للمرأة ،٢٠٠٩: ١٢) .كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج "سلوى الخطيب" عن العنف الأسري ضد المرأة فى مدينة الرياض، حيث تبين أن معظم الحالات التي تعرضت للعنف كانت من قبل الزوج بنسبة ٨٨.٢٤%، ثم الأب بنسبة ٥.٨%، وأخيراً الأخ بنسبة ٢.٩% (الخطيب، سلوى، ٢٠٠٥: ٣٣) .

٣- الثقافية التقليدية والعنف ضد المرأة :

وللوقوف على ألية توزيع الأدوار بين النوعين داخل الأسرة، وبسؤال أفراد العينة عن الأسس التى تستند إليها الأسرة في توزيع الأدوار بين أعضائها، فقد أكدن بأن تلك الأسس هى على الترتيب: الجنس بنسبة ٣٤.٢%، القوة البدنية بنسبة ٢٠.٨%، درجة التعليم بنسبة ١٨.٢%، مقدار الكسب المادي بنسبة ١٤.١%، وأخيراً السن بنسبة ١٢.٧%.

بينما لم تظهر أي فروق جوهرية بين الموطن الأصلى وبين أسس توزيع الأدوار داخل الأسرة حيث تبين وجود تقارب بين إجابات أفراد العينة المنتمين للأصول الريفية والحضرية فى هذا الشأن، فقد أكدت نسبة ٣٦.٤% ممن ينتمون لأصول ريفية بأن

المعيار الغالب لتقسيم الأدوار داخل الأسرة هو الجنس والقوة البدنية، فى مقابل نسبة ١٨.٦% ممن ينتمون لأصول حضرية.

ولعل ذلك يؤكد ما زكره " ميشيل فلود " **Flood** من أن أهم أسباب العنف الأسري يتمثل فى الفجوة النوعية بين الجنسين. والتى يترتب عليها التمايز بين الأدوار والسلطة لصالح الذكورعلى حساب الإناث، ويزيد من علاقات الصراع بينهما داخل الأسرة (**Flood, Michael, 2007:13**) .

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج أحد مسوح العنف بأستراليا لعدد (٥٠٠٠) شاب وشابة فى سن من (١٢-٢٠) سنة، والذي أسفر عن توافق نسبة ٥٦% من الذكور والإناث على أن العنف الموجه من الذكور للإناث يرجع فى المقام الأول إلى الفجوة النوعية بين الجنسين، والتى تشكلها المواقف الحياتية، والأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة، وكذلك المعايير المجتمعية التى تدعم وتعزز النظرة النوعية والتمييزية بين الجنسين (**Flood, Michael 2007:14**) .

وبسؤال أفراد العينة عن أكثر أدوار المرأة أهمية بالنسبة للأسرة، أكدت نسبة ٤٥% بأن الإنجاب هو أهم أدوار للمرأة بالنسبة للأسرة، بينما أشارت نسبة ٢٨.١% بأنه تربية الأبناء، وزكرت نسبة ١٠% بأنه الكسب المادي، وقالت نسبة ٨.٢% بأنه إعالة الأسرة، بينما أكدت نسبة ٨.٧ % بأن الأعمال المنزلية هي أهم أدوار المرأة بالنسبة للأسرة .

ويتبين من ذلك أن غالبية أفراد العينة أكدن على أن أهم أدوار المرأة داخل الأسرة هي الأدوار البيولوجية والطبيعية المتعلقة بالإنجاب وتربية الأبناء، حيث أكد ما يقرب من نصف أفراد العينة المنتمين لأصول ريفية بأن أهم أدوار المرأة بالنسبة للأسرة هو الأنجاب وتربية الأبناء بنسبة ٤٥.٤%، فى مقابل نسبة ٢٧.٨% ممن ينتمون لأصول حضرية، وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب أكثر أدوار المرأة أهمية داخل الأسرة

أدوار المرأة	أكثر أدوار المرأة أهمية بالنسبة للأسرة				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
الإنجاب	٦١	٢٧.٧	٣٨	١٧.٣	٩٩	٤٥.٠	
تربية الأبناء	٣٩	١٧.٧	٢٣	١٠.٥	٦٢	٢٨.١	
الكسب المادي	١٤	٦.٣	٨	٣.٦	٢٢	١٠.٠	قيمة كا٢
إعالة الاسرة	١١	٥.٠	٧	٣.٢	١٨	٢.٨	٤.١٩
الأعمال المنزلية	١٣	٦.٠	٦	٢.٧	١٩	٨.٧	
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٣	٢٢٠	١٠٠	

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن المرأة تعاني من تمييز وتهميش لدورها داخل الأسرة، بفعل الثقافة التقليدية والعادات المتوارثة التى تستند على معايير النوع الاجتماعي، والنظر إلى المرأة فقط من خلال دورها البيولوجي فى الإنجاب و تربية الأبناء، والتى بلغت نسبته بين أفراد العينة ٧٣.٢%، وتقليص دورها وحصره في الأدوار الهامشية لها كالأعمال المنزلية بنسبة ٨.٧% .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة " شيرا أوفر" **Offer** و"باربارا شنايدر" **Schneider** من أن تعدد المهام تشكل مصدراً هاماً من عدم المساواة بين الجنسين ، والتي يمكن أن تساعد في تفسير شعور الأمهات بمزيد من الضغوط عن الآباء، حتى عندما يكون لديهم أعباء متشابهة نسبياً من العمل . كما تبين من الدراسة أن الأمهات يقضين أكثر من عشر ساعات يومياً زيادة في المهام بالمقارنة بالآباء وأن هذه الساعات الإضافية ترتبط في المقام الأول بالوقت الذي تقضينه في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، مما يترتب عليه زيادة في المشاعر السلبية، والشعور بالتمييز،والإجهاد،

والضغوط النفسية،والصراع بين متطلبات العمل والأسرة (Offer,Schneider,2011:809).

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما ذهبت اليه " ألدن سيمونز" Aldan Summonsمن أن التمايزات الاجتماعية والأدوار المختلفة بين النساء والرجال، هي إختلافات طبيعية لا تتغير وذلك لكونها ترتبط بالإختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة ، ومن ثم يؤثر التكوين البيولوجي على أدوار الرجال والنساء، فبنية المرأة الفيسيولوجية تختصها بوظيفة الإنجاب (الولادة) وتخول لها الإرتباط بالجانب العاطفي المرتبط بتربية الأطفال والعناية بهم، وبذلك فإن الفروق البيولوجية تعد أساسا لتشكيل الهوية الجنسانية لكل من الإناث والذكور(Summons, Aldan, 2015:1-2).

كما تتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه النسوية الماركسية والتى أكدت على طبيعة وضع المرأة التابع فى المجتمعات المختلفة، وقيامه على فكرة التحيز للرجال وخاصة فى المجتمعات الرأسمالية التى يسود فيها التمييز فى نوع العمل حسب الجنس، حيث يقتصر عمل المرأة على الإنجاب، ولا يسند لها غير الأعمال المنزلية أو الهامشية غير المربحة (MacKinnon, Catharine A.,1982:522) .

ومن تحليل البيانات السابقة يتبين حصر الهوية الجنسية والاجتماعية للرجل في الفحولة والقوة، كما أن العنف العقابي يعد سمة تتسم بها منظومة القيم والمواقف المتشددة والمغلقة، فداخل هذا النظام الذكوري تكون سلطة الأب على الأبناء وعلى الزوجات مطلقة، وتقوم التنشئة الإجتماعية بإستدخال قيم الطاعة والتبعية للرجل، ويصبح للإختلاف الجنسي مكانة مركزية في تحديد الأماكن والأوضاع والمواقف. فالنظرة الدونية للمرأة تنعكس على التقسيم الإجتماعي للعمل، الذي يرهن أدوارها في الزواج والإنجاب إلى درجة جعلت البعض يحصر أفقها – بفعل الأعراف والعادات – فى أدوار الأمومة والتربية وبخاصة المرأة الريفية، والذي غالباً ما يزيد من تعميق التمييز ضدها، ولذلك فمن

الممكن فهم العنف ضد النساء بوصفه آلية سلطوية لإعادة إنتاج علاقات السيطرة والهيمنة بين الجنسين على الصعيد الأسري .

ولعل ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات بخصوص دور الثقافة التقليدية فى حصر دور المرأة فى عملية الإنجاب ومسؤليتها عن نوع الطفل ذكر أم أنثي، والتى أكدت أن المرأة يجب أن تتسم بالطاعة وخاصة لزوجها، بصرف النظر عن مكاسبها المادية أو ممتلكاتها. فطاعة الزوج واجبه بحكم الدين، كما أنه يمثل لها الحماية (ضل راجل ولا ضل حيطه). كما أكدت النتائج على أهمية دور المرأة الإنجابي، حيث تزداد قيمة المرأة ومنزلتها فى الأسرة كلما كانت (ولادة) وخاصة إذا كان المواليد من الذكور، فالمرأة حسب التقاليد المتوارثة – وبخلاف الحقائق العلمية – هي المسؤلة عن نوع الجنين، كما أكدت الحالات عن قناعة المرأة بحق الزوج فى الزواج عليها فى حالة عدم الخلفه .

وهذا ما أكدته الحالة (ج. هـ. م) من مركز ناصر بني سويف، لا تعمل، تبلغ من العمر ٣٧ سنة. مكثت فى المركز خمسة أشهر، حيث قالت (تزوجت من منذ ١٤ سنة وكان زوجي يملك معرضاً للسيارات المستعملة ودخلنا الشهري كان حوالى (٣٠٠٠) جنيه شهرياً، أنجبنا أربع بنات هن الآن فى سن ١٢ و ٩ و ٨ و٤ سنوات، وبعدها سافر زوجي الى سلطنة عمان ورجع بعد ثلاث سنوات، ولاقيت منه كل أنواع العنف من الشتم إلى الضرب. وكان صاحب نزوات فقد تزوج أكثر من مرة بدون علمي ولما عرفت وأخبرته عن ذلك ضربني وقال لى هافضل أتجوز لحد ما أجيب ولد، وأخذ قائمة المنقولات الخاص بي وحرقها أمامي وهددني بالطرد أنا وبناتي، وانا ليس لي أهل او أقارب. وتزوج أخيراً بامرأة من الأسكندرية بعلم أمه وسافرت معه إلى عمان وتركنى مع أمه وكان يقوم بإرسال النفقات الخاصة بي إلى أمه وهي إما تعطيني جزء منها أو تمنعها عني وكانت تعاملني معاملة سيئة جداً وتعنفني وتسبني بحجة أنني سبب هجرة إبنها من

البلد بعيداً عنها، لعدم قدرتي على إنجاب الولد. وأخيراً طردتني أنا وبناتي فتوجهت للمركز).

ولمعرفة مدى إستقلالية المرأة وقدرتها على إتخاذ القرار بعيداً عن سلطة العائلة، تم سؤال أفراد العينة عن نوعية القرارات التى لا تستطيع المرأة أن تتخذها مستقلة، وتتطلب مشاركة رب الأسرة سواء كان الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر، فأجابت نسبة ٣٨.٦% بأن التصرف فى الميراث هو أهم القرارات التى لا تستطيع المرأة أن تتخذه بمفردها بعيداً عن سلطة الأسرة، بينما أشارت نسبة ٢٢.١% بأنه قرار السفر، وأكدت نسبة ١٤.١% بأنه إختيار الزوج أو شريك الحياة، وزكرت نسبة ١٣.٧% بأنه قرار إختيار نوع التعليم، وأخيراً أشارت نسبة ١١.٥% بأن القرار الخاص بنوعية العمل هو القرار الذي لا تستطيع المرأة أن تتخذه مستقلة بعيداً عن سلطة الأسرة.

وبتحليل بيانات الجداول السابقة يتبين تأكيد معظم أفراد العينة بأن المعيار الغالب لتقسيم الأدوار داخل الأسرة هو الجنس والقوة البدنية بنسبة ٥٥%، كما أشارت غالبية أفراد العينة بنسبة ٧٣.٢% بأن أهم أدوار المرأة بالنسبة للأسرة هو الإنجاب وتربية الأبناء، بينما أكدت غالبية أفراد العينة بعدم إستقلالهن فى إتخاذ القرارات الخاصة بهن بعيداً عن سلطة الأسرة، حيث زكرت نسبة ٣٨.٦% بأن التصرف فى الميراث هو أهم القرارات التى لا تستطيع المرأة أن تتخذها بمفردها بعيداً عن سلطة الأسرة، يليه قرار السفر بنسبة ٢٢.١%، ثم إختيار شريك الحياة بنسبة ١٤.١%، *مما يؤكد على دورالثقافة التقليدية فى تهميش أدوار النساء وتعزيز التمييز ضدهن داخل الأسرة.*

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته النظرية النسوية الماركسية من سيادة الهيمنة الذكورية داخل الأسرة، من خلال توزيع السلطة وتقسيم الأدوار لصالح الذكور على حساب الإناث، بما يتوافق مع التقسيم الطبقي فى المجتمع العام. فهيمنة الطبقة الرأسمالية على بقية طبقات المجتمع يقابلها هيمنة الرجال على النساء داخل الأسرة. كما

يؤكد أصحاب تلك النظرية أن تحليل القواسم المشتركة فى الظروف الإجتماعية لمختلف المجتمعات، تكشف عن تعرض المرأة للإستغلال، وإفتقارها للإستقلالية، ومعاناتها من النظرة الثقافية التقليدية المتحيذة ضدها، وإسناد الأعمال الهامشية غير المربحة لها كالأعمال المنزلية (MacKinnon, Catharine A., 1982: 517) .

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة "عادل الشرجبي" فى اليمن، والذى أكدت أن الثقافة اليمنية ثقافة قائمة على اللامساواة والتمييز، ومثلما شهدت القبيلة تقسيماً إجتماعياً للعمل وتوزيعا متفاوتاً للمكانة والأدوار الاجتماعية، بدءاً من شيخ القبيلة وإنتهاءً بالأفراد المهمشين المحرومون من المكانة الاجتماعية، والذين أسندت إليهم أدوارا هامشية، فإن العائلة خضعت لنفس المعايير في تقسيم العمل الأسري والمكانة والأدوار الأسرية، فتشكلت العائلات على هيئة بناءات بطريركية، يقف على رأسها أكبر الذكور سناً ويتمتع بسلطة عائلية واسعة، وتحتل النساء وضعا هامشياً (الشرجبي، عادل ،٢٠٠٤: ٦) .

وكذلك تتفق النتيجة الخاصة بالحرمان من الميراث مع ما أكدته بعض الحالات حيث تبين أن أصل الثروة فى العائلة وخاصة الريفية، هو الأراضى الزراعية وبيت العائلة، كما تبين رفض الإخوة الذكور توريث البنات فى الأراضى والعقارات توريثاً عينياً بدعوى عدم تفتيت الثروة، وإستبدال ميراثهن فى الأصول العينية بمقابل مالى، ومن ثم تنتقل الأصول العينية من الأراضى والعقارات فى صف الذكور طبقا لمفهوم العصبية، والذي يعد أحد أهم مفاهيم الثقافة التقليدية الريفية.

وهذا ما أكدته الحالة (إ. ح. م) من سكان مركز الواسطى ببني سويف، لا تعمل وتبلغ من العمر ٣٥ سنة، لديها إثنين من الأبناء، مكثت فى مركز الإستضافة ما يقرب من شهرين، حيث تقول: (تزوجت منذ عدة سنوات وكان زوجي يعمل عاملاً بأعمال المعمار أنجبت إثنين من الأبناء الأول محمد أربع سنوات، والثانية شهد سنتان. كنا نقيم أنا وزوجي فى منزل مبني بالمسلح من دورين، الأول لعمته والثاني لنا بالإيجار من عمته التى

لم يكن لديها أبناء، وكانت تحب زوجي كثيراً لأنه كان حنوناً معها ومرض زوجي مرضاً شديدا أقعده عن العمل وتعاطفت معه عمته فتنازلت له عن البيت، وقام زوجي بتسجيل المنزل باسمي. وبعد وفاة عمته علم أبيه وإخوته بذلك فقاموا بضربي وسبي وطردي من المنزل وقاموا بوضع اليد علي البيت، ونتيجة لمرض زوجي فلم يستطيع مواجهتهم. فتوجهت الى المركز لعرض مشكلتي) .

٤ – الثقافة الدينية والعنف ضد المرأة :

وللتعرف على أثر الثقافة الدينية على العنف ضد النساء تم سؤال أفراد العينة عن موقفهن من إستخدام الأزواج للضرب كأسلوب لعقاب الزوجات داخل الأسرة. وقد تبين أن ما يقرب من نصف العينة قد وافقت على ذلك بنسبة ٤٨.٢%، بينما أكدت نسبة ٥١.٨% من أفراد العينة رفضها للضرب كأسلوب لعقاب الزوجة. وقد كانت النسبة الأكبر من اللاتي وافقن على الضرب كأسلوب للعقاب ممن ينتمون لأصول ريفية بنسبة ٣٠.٤%، مقابل نسبة ١٧.٨% ممن ينتمون لأصول حضرية.

وللتاكد من وجود علاقة بين الموطن الأصلى وبين موافقة الزوجة على إستخدام الزوج للضرب كأسلوب للعقاب تم حساب قيمة كا^{2} والتى بلغت ١.٤٤ وهى غير دالة إحصائياً، مما يؤكد عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة بين الموطن الأصلى وبين قبول إستخدام الضرب كأسلوب للعقاب.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقته النسوية الماركسية من أن الجندرية أو الجنسوية تقوم فى الأساس على إستئثار الرجال بالسلطة وهيمنتهم على الإناث، بما فى ذلك سلطة توقيع العقاب. كما أكد رواد هذا الإتجاه على إضطرار المرأة لقبول ذلك، فبرغم معاناة المرأة من العنف والإضطهاد والعبودية والنظرة الدونية لها داخل الأسرة، فإن مقاومتها لذلك يصطدم بتواطؤ مجتمعي ويواجه بحواجز من الوعي يخلقها المجتمع ويروج لها لإخضاعها والسيطرة عليها (MacKinnon, Catharine A., 1982:543) .

كما تتفق هذه التيجة أيضاً مع نتائج دراسة "ميشيل فلود" **Flood** عن " العنف ضد المرأة والفتيات" والتي أشارت إلى أن نسبة ٣٢% من الذكور، فى مقابل نسبة ٢٤% من الإناث قد أكدن على أن العنف الجسدي الموجه من الذكور للإناث كالصفع مثلا يعد مقبولا وغير ضاراَ بدرجة كبيرة ويمكن التغاضى عنه. وأرجعوا هذا القبول للفجوة النوعية بين الجنسين التى تشكلها المواقف الحياتية، والأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة، والمعايير المجتمعية التى تدعم وتعزز النظرة النوعية والتمييزية بين الجنسين على أساس النوع (**Flood, Michael 2007:14**) .

وقد كشفت نتائج الدراسة الحالية عن أن أهم مبررات أفراد العينة لقبولهن لإستخدام الأزواج للضرب كأسلوب للعقاب داخل الأسرة هي: حق للتأديب كفله الدين بنسبة ٢٠%، والتنشئة الاجتماعية الخاطئة بنسبة ١٨.٣%، وقوامة الزوج بنسبة ٨.١%، بينما رفضت نسبة ٥٣.٦% من أفراد العينة إستخدام الأزواج للضرب كأسلوب للعقاب. كما تبين أن أهم مبررات قبول أفراد العينة من المنتمين لأصول ريفية للضرب كأسلوب للعقاب، كانت تلك الأسباب المتعلقة بالمفاهيم الدينية (كحق كفله الدين وقوامة الزوج) بنسبة ١٨.٦% فى مقابل نسبة ٩.٥ % لذات الأسباب من بين المنتمين لأصول حضرية، وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري للعينة حسب مبررات قبول المرأة لإستخدام الرجال للضرب كأسلوب للعقاب

مبررات سلوك الضرب	مبررات قبول المرأة لإستخدام الرجال للضرب كأسلوب للعقاب				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
قوامة الزوج	١٢	٥.٤	٦	٢.٧	١٨	٨.١	
حق التأديب كفله الدين	٢٩	١٣.٢	١٥	٦.٨	٤٤	٢٠.٠	قيمة كا٢
التنشئة الاجتماعية	٢٢	١٠.٠	١٨	٨.٣	٤٠	١٨.٣	٣.١٤
لا يوافق	٧٥	٣٤.١	٤٣	١٩.٥	١١٨	٥٣.٦	
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٣	٢٢٠	١٠٠	

ويتبين من الجدول السابق أن قبول المرأة لعقاب الزوج يأتي من الوعي ببعض المفاهيم الدينية كمفهوم القوامة وحق التأديب، في حالة تعذر إستمرار الحياة الزوجية أونشوز الزوجة، والتى حدد الدين الإسلامي طرق علاجها في قوله تعالى :" واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن "(سورة النساء، آية ٣٤). والتي تتدرج من النصح والإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة، ثم الهجر في المضاجع، وأخيراً إذا لم تفلح أي الطريقتين السابقتين فقد ذكر الضرب كوسيلة للتأديب. ويفهم البعض كلمة الضرب بالضرب البدني غير المبرح. ومن الواضح أن قبول المرأة لأسلوب العقاب العنيف من قبل الزوج أو ولى الأمر يأتي من الفهم الخاطئ لمفهوم القوامة الذي منحه الإسلام للرجل داخل الأسرة، والذي فهمه البعض على أنه نوع من السلطه والتمييز للرجل على حساب المرأة، رغم كونه يعني المسئولية والإنفاق طبقاً لقوله تعالى :" الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم " (سورة النساء، آية ٣٤) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقه "شيك ومالوث" **Check & Malauth** أن إدراكات المرأة للعنف ضدها قد تتأثر بالأساطير والمعتقدات الخاطئة، كما تتأثر بوسائل الإعلام، كما إن وعي المرأة وإدراكها للعنف ضدها قد يتأثر بطبيعة النمط الثقافي السائد في المجتمع الذي تعيش فيه (**Dekeseredy, et.al.1993: 263 – 277**) .

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع مع زكره أوهلين **Ohlin** و كلوارد **Cloward** من أن الثقافة الفرعية تظهر أنساقاً منظمة من القيم والمعايير والتبريرات التى تدعم سلوك العنف الذي يحدد أغراضاً معينة ترتبط بتأكيد مكانة وسلطة أفراد معينين داخل الأسرة (زايد، أحمد ٢٠٠٢: ٥٤)، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "آمال الطنطاوي وآخرون" عن العنف الموجهه ضد المرأة فى مملكة البحرين، والتى أكدت على أن الثقافة السائدة في مجتمع البحرين ثقافة ذكورية وهي تنظر للمرأة نظرة دونية، مما يسمح للزوج والأب والأخ الأكبر بممارسة العنف ضد المرأة بمختلف الحجج والتبريرات الدينية، إذ يكون ذلك بحجة التأديب أو قوامة الزوج أو حماية العرض، وتترسخ هذه الثقافة منذ السنوات الأولى للطفولة، وتنمو وتترعرع مع النمو العمري وتنتقل من الأسرة الصغيرة إلى الأسرة الكبيرة ومنها إلى المجتمع، وتستقي هذه الثقافة مبرراتها من تفاسير بعض رجال الدين لبعض النصوص الدينية، وما يتم إستقراره في المجتمع من قيم وثقافه تقليدية (الطنطاوي، آمال، وآخرون ٢٠٠٥: ١٦٩) .

وبسؤال أفراد العينة عن أسلوب التصرف حيال عنف الزوج، أشارت بأن التصرف حيال عنف الزوج كان على الترتيب: اللجوأ للأهل بنسبة ٣٩.٩%، ثم ترك المنزل بنسبة ١٦.٨%، والمواجهة والنقاش بنسبة ١١%، وأخيراً اللجوأ للمحاكم بنسبة ٦.٨%. هذا بينما أكدت نسبة ٢٥.٥% بأنهن لا يفعلن شئ حيال عنف الأزواج .

كما كشفت النتائج عن أن نسبة ١٠% من بين المنتميات لأصول ريفية كن إيجابيات فى مواجهة عنف الأزواج بالمواجهه والمناقشة أو اللجوأ للمحاكم. فى مقابل نسبة ٧.٧ % من أفراد العينة المنتميات لأصول حضرية. مما يعكس سلبية النساء في

مواجهة سلوك العنف من قبل الزوج واستسلامهن وخضوعهن له، أو التصرف بطريقة سلبية كاللجوأ للأهل أو ترك المنزل أو عدم القيام بأي رد فعل حيال عنف الأزواج. وبحساب قيمة كا٢ بلغت ٥٢.١٨ وهى دالة إحصائيا مما يؤكد وجود علاقة بين الموطن الأصلى وبين تصرف النساء حيال عنف الأزواج، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التصرف حيال سلوك العنف

نوع التصرف	التصرف حيال سلوك العنف				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
اللجوأ للأهل	٥٦	٢٥.٤	٣٢	١٤.٥	٨٨	٣٩.٩	
اللجوأ للمحاكم	٨	٣.٦	٧	٣.٢	١٥	٦.٨	قيمة كا٢
ترك المنزل	٢٦	١١.٨	١١	٥.٠	٣٧	١٦.٨	٥٢.١٨
المواجهة والنقاش	١٤	٦.٤	١٠	٤.٥	٢٤	١١.٠	
لا أفعل شئ	٣٤	١٥.٥	٢٢	١٠.٠	٥٦	٢٥.٥	
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٣	٢٢٠	١٠٠	

ويتبين من تحليل البيانات الواردة فى الجدول السابق خضوع الزوجة لعنف الزوج، حيث أكدت نسبة ٢٥,٥% من أفراد العينة بأنهن لا يفعلن شئ، ويأتي بعدها السلوك السلبي للزوجة سواء بترك المنزل أو اللجوأ للأهل بنسبة ٥٦,٧%. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "هبه على حسن "عن الأساءة ضد المرأة، والتى أكدت على إرتباط الإساءة بشخصية الزوجة السلبية وإعتمادها على الزوج، وطبيعة العلاقة الزواجية القائمة على التسلط من قبل الرجل، والخضوع من قبل المرأة (على حسن، هبه ٢٠٠٣: ٧٦).

وبتوزيع أفراد العينة اللاتي أشرن بقبولهن لسلوك الضرب من قبل الأزواج (والتي بلغت نسبتهن ٤٨.٢% من إجمالي العينة) حسب نوع التعليم تبين أن حوالى نسبة ١٩.١% كانت حالتهن التعليمية تقع فى الفئات الأقل فى المستوى التعليمي (أمي، ويقرأ ويكتب، والتعليم الأبتدائي)، بينما بلغت نسبة الحاصلات على التعليم الإعدادى والثانوي ١٥%، وكانت نسبة الحاصلات على التعليم الجامعي ١٤.١%. وللتاكد من وجود علاقة بين درجة التعليم وبين الموافقة على إستخدام الضرب كأسلوب للعقاب تم حساب قيمة كا^{2} والتى بلغت ٦٣.٨١ وهى دالة إحصائياً، *مما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة التعليم وبين قبول إستخدام الضرب من قبل الأزوج كأسلوب للعقاب*.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم ف. خربوش عن العنف الزوجي فى مصر، حيث أكدت أنه على الرغم من أن السيدات الأكثر تعليماً في مصر أقل إحتمالاً للتغاضي عن السلوك العنيف للأزواج، إلا أن واحدة من كل خمس سيدات متزوجات من اللاتي أكملن التعليم الثانوي أو أعلى تتقبل ضرب الأزوج لسبب أو لآخر. وطبقا لإستقصاء عام ٢٠٠٨، أكدت نسبة كبيرة من السيدات بلغت حوالي ٤٠% أن الضرب مبرر إذا خرجت السيدة بدون علم زوجها، أو أهملت أبنائها، أو تجادلت مع الزوج. وتقبلت حوالي ٦٠% من السيدات غير المتعلمات ضرب الأزواج لهن لسبب واحد على الأقل من هذه الأسباب مقارنة بنسبة ٢٢% من السيدات اللاتي أكملن التعليم الثانوي أو ما بعده (خربوش، ابراهيم ف. ٢٠١٠ :٥) .

وهكذا يتبين من النتائج الواردة فى الجداول السابقة بأن ما يقرب من نصف العينة قد وافقت على إستخدام الرجال للضرب كأسلوب لعقاب الزوجات داخل الأسرة بنسبة ٤٨.٢%، وكانت أهم مبررات قبولهن لإستخدام الرجال للضرب كأسلوب للعقاب هي: حق للتأديب كفله الدين وقوامة الزوج بنسبة ٢٨.١%، الفهم الخاطئ لبعض النصوص الدينية وحق لولى الأمر بنسبة ٢٠.١%. كما أشارت الغالبية بأن

أسلوب التصرف حيال عنف الرجل أو الزوج داخل الأسرة كان خاضعاً أو سلبياً باللجوأ للأهل وعدم فعل شئ بنسبة ٦٤.٤%، *مما يؤكد وجود علاقة بين الثقافة الدينية وممارسة العنف ضد المرأة .*

٥- أنواع العنف الأسري الممارس ضد المرأة وموقفها منه:

وبسؤال أفراد العينة عن أكثر أنواع العنف الجسدي الممارس ضد المرأة داخل الأسرة أجابت بأنه: الصفع بنسبة ٣٩.١%، والضرب بنسبة ٣٠.٩%، والختان بنسبة ١٨.٧%، والزواج القسري بنسبة ١٠.٤%، والإجبار على الإجهاض بنسبة ٠.٠٩%.

كما تبين أن أكثر أنواع العنف الجسدي الممارس ضد المرأة ذات الأصول الريفية كانت: الصفع والضرب بنسبة ٤١.٣%، فى مقابل نسبة ٢٨.٧% بين المنتميات لأصول حضرية. وبحساب قيمة كا٢ والتي بلغت ٧.٤٨ وهى غير دالة إحصائياً بما يعني عدم وجود علاقة بين نوع العنف الجسدى وبين الموطن الأصلى.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة " بلوم" **Bloom** عن: العنف ضد المرأة والفتيات والتى توصلت إلى تعرض النساء للعنف الجسدي من قبل الشريك الحميم (الأب أو الزوج أو الأخ أو الصديق) سواء فى مرحلة الزواج أو قبلها أو بعد الانفصال، حيث أقرت نسبة ٤٢.١% من أفراد العينة من النساء والتى تراوحت أعمارهن ما بين (١٩ – ٤٩ سنة) إلى أنواع مختلفة من العنف الجسدي تراوحت بين الصفع على الوجه، والركل بالقدم، والضرب، والسحل ولى الزراع، والخنق أو الحرق **bloom,** **(shelah s., 2008:43-45)**.

كما تتفق هذه النتيجة مع تقرير الإتحاد الأوروبى للمسح العام للعنف ضد المرأة ٢٠١٤، والذي أكد أن حوالى ٣٤% من النساء أكدن أنهن وقعن فى مشاكل صحية نتيجة لتعرضهن للعنف البدني من شريك الحياة فى مراحل حياتهم المختلفة، مقارنة بحوالى ١٩% من النساء اللاتي أشرن أنهن تعرضن للعنف البدني والجنسي من شريك

الحياة دون ترك مشكلات صحية (for Fundamental Rights 2014: 184-187).

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع الإستقصاء الديموجرافى والصحى بالإسكندرية سنة ٢٠٠٥، والذي أشار إلى أن نصف السيدات عينة الدراسة أكدن تعرضهن للعنف البدني على يد أزواجهن في وقت ما في حياتهن الزوجية. وكانت أشكال العنف البدني الأكثر شيوعاً هي الصفع والضرب والدفع والإمساك بالشعر والركل والجر على الأرض. وقد أكد نصف السيدات اللاتي تعرضن للعنف البدني عن وجود إصابات نتيجة لذلك، بينما زكرت نسبة ٢٢% بأنهن تعرضن لإصابات خلال عام واحد ثلاث مرات أو أكثر (خربوش، ابراهيم ف ٢٠١٠: ٣).

وتشير نتائج الدراسة الحالية أن نسبة ١٠.٤% من أفراد العينة أكدن على تعرضهن للإجبار على الزواج في سن مبكرة من قبل ولي الأمر (الأب أو الأخ الأكبر)، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته منظمة اليونيسيف من أن الزواج المبكر أصبح ظاهرة عالمية حيث تبين أن أكثر من (٧٠٠) مليون إمرأة على مستوى العالم تزوجن فى سن الطفولة فى عمر أقل من ١٨ سنة، وأن أكثر من (٢٥٠) مليون من الفتيات قد تزوجن قبل سن ١٥ سنة، وليس لديهن الكفاءة الفسيولوجية أو الجنسية للزواج، مع تعرضهن للخطورة أثناء حملهن الأول فى هذه السن (UNICEF 2014). :4-2.

وهذا ما أكدته الحالة (ش. ع. ع) من منطقة الساحة الشعبية ببني سويف، وهي لا تعمل وتبلغ من العمر ١٨ سنة. مكثت فى المركز عشرة أيام فقط، حيث تقول (أنا بنت وحيدة لأبى وأمي، أبى يعمل بمجلس محلي المدينة وأمي لا تعمل. وبعد طلاقهما تزوج أبى بأخرى وأنجب منها إثنان ولد وبنت، وتزوجت أمي بآخر وأنجبت منه أربعة أبناء وكنت أقيم مع والدي وزوجته وإخوتي من والدي وجدتي لأبي. ولما بلغت سن ١٨ سنة أجبرني أبي على الزواج من شخص يكبرني بواحد وثلاثون سنة، ليتخلص من مشاكل زوجته وأبنائه معي، وقد دفع زوجي لأبي عشرة آلاف جنيه مهراً أخذهم الأب ولم

يشتري لى شئ سوى بعض الملابس. وبعد الزواج فوجئت بأن الزوج عنده مشاكل صحية وغير قادر على ممارسة المعاشرة الزواجية، وكان دائم المعاقبة لى والضرب ولما واجهته بمشكلته قام بطردي ورمى على يمين الطلاق بعد شهرين من الزواج، كما طالب الأب برد المهر ولأن الأب غير قادر على ذلك حاول أن يجبرني على العوده للزوج مرة أخرى، إلا أنني رفضت وتوجهت الى المركز مطلقة وأنا ما زلت بكراً لطلب المساعده فى إتمام إجراءات الطلاق) .

أما بالنسبة لأكثر أنواع العنف اللفظي اللاتي تتعرض له المرأة داخل الأسرة فقد أكد أفراد العينة بأنه: السب أو الشتم بنسبة ٤٧.٣%، والتلفظ بالفاظ بذيئة بنسبة ١٨.٦%، والسخرية والتهكم بنسبة ١٧.٣%، والتحقير بنسبة ١٦.٨%. وتكشف هذه النتائج عن أن السب والشتم والتلفظ بالفاظ بذيئة بلغت نسبتها الضعف بين الريفيات بنسبة ٤٣.٧%، بالمقارنة بنسبتها بين الحضريات والتى بلغت ٢٢.٣%. بينما تقاربت نسب التحقير والسخرية بين أفراد العينة من الريفيات والحضريات حيث بلغت ١٩.١% بين الريفيات فى مقابل نسبة ١٥% بين الحضريات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العنف ضد المرأة فى نيوديلهي في ٢٠١٢، والتي كشفت عن أن نسبة ٨٨% من العينة قد تعرضن للعنف اللفظي من الشريك الحميم (الزوج) خلال مراحل حياتهن المختلفة متدرجة من إستخدام لعبارات بذيئة إلى الصياح والسباب (**UN Women 2013:3**) .

وبسؤال أفراد العينة عن أكثر أنواع العنف المعنوي الذي تواجهه المرأة داخل الأسرة، أشرن إلى أن أكثر أنواع العنف المعنوي الذي تواجهه المرأة داخل الأسرة هو على الترتيب: الخصام والتجاهل بنسبة ٣٩.٦%، والهجر بنسبة ٢٢.٧%، والطرد بنسبة ١١.٨%، والحرمان المادي بنسبة ١١.٤%، والحرمان من الأبناء بنسبة ٨.٧%، والحبس بنسبة ٣.٦%، بينما كانت النسبة الأقل من نصيب الحرمان من الميراث بنسبة ٢.٢%.

كما تبين من خلال نتائج المقابلات بأن الحرمان المادي من المصروفات أمر شائع بين غالبية الأسر، وأرجعت الحالات ذلك إلى الظروف الإقتصادية الصعبة وضيق العيش، وأحياناً بخل بعض الأزواج. كما أشارت حالة واحدة إلى تعرضها إلى نوع من العنف المعنوي الذي لم تسفر عنه نتائج الإستبيان وهو العنف الجنسي. حيث أكدت تعرضها لتحرش جسدى من قبل الأخ المدمن لنبات البانجو والعقاقير المهلوسة، وما أن أخبرت والديها بذلك فكان نصيبها النهر والزجر والنعت بالمرض النفسي، ولكونها متعلمة تعليماً جامعياً وتعمل معلمة رياضيات، فلم تجد بداً إلا من تحرير محضر رسمي بقسم الشرطة والإستقلال بمعيشتها. وهذا يؤكد أن سلوك العنف الأسري ضد المرأة والمتعلق بمفاهيم الشرف أو العرض دائما ما يظل حبيساً داخل جدران الأسرة دونما مواجهه، خوفا على سمعة الأسرة أو وقوعها تحت طائلة الوصمة الإجتماعية بالفساد أو الإنحلال الخلقي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العنف ضد المرأة فى نيوديلهي في ٢٠١٢، والتي كشفت عن أن نسبة ٩٢% من النساء فى المدينة قد تعرضن للعنف الجنسي فى الأماكن العامة خلال مراحل حياتهم المختلفة (UN Women 2013:3) .

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما ذكره "بيير بورديو" Boardieu فى نظريته عن رأس المال الرمزي Symoblic capital بأن الموارد المتاحة للأفراد نتيجة لإمتلاكهم سمات محددة كالشرف والسمعة الطيبة والهيبة الإجتماعية والسيرة الحسنة، والتى يتم إدراكها وتثمينها من جانب أفراد المجتمع، قد تدفعهم إلى إخفاء المشكلات المتعلقة بها خوفاً من الوصمة الاجتماعية السلبية (Boardieu,1985:197) .

وبالنسبة لمواجهة الزوجات لعنف الأزواج فقد أكدن بأنهن لا يفضلن المواجهة، لعدد من الأسباب هي على الترتيب: الخوف على الأبناء بنسبة ٣٤.٦%، والخوف من سطوة العائلة بنسبة ٢٢.٣%، والخوف من الطلاق بنسبة ١٧.٢%، وعدم وجود عائل

بنسبة ١١.٤%، وتجنب لوم وشماتة الأخرين بنسبة ١٠.٩%، وأخيراً عدم وجود دخل كافي بنسبة ٣.٦ %. وهذا كما يتضح من الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب أهم أسباب عدم مواجهة الزوجات لعنف الأزواج

أسباب عدم المواجهة	أسباب عدم مواجهة الزوجات لعنف الأزواج				الإجمالي		
	ريف		حضر				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
الخوف على الأبناء	٤٥	٢٠.٥	٣١	١٤.١	٧٦	٣٤.٦	
الخوف من الطلاق	٢٦	١١.٨	١٢	٥.٤	٣٨	١٧.٢	
عدم وجود عائل	١٢	٥.٤	١٣	٦.٠	٢٥	١١.٤	قيمة كا٢
تجنب لوم وشماتة الآخرين	١٦	٧.٣	٨	٣.٦	٢٤	١٠.٩	١.٨٢
عدم وجود دخل كافي	٦	٢.٧	٢	٠.٩	٨	٣.٦	
الخوف من سطوة العائلة	٣٣	١٥.٠	١٦	٧.٣	٦٩	٢٢.٣	
المجموع	١٣٨	٦٢.٧	٨٢	٣٧.٣	٢٢٠	١٠٠	

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أهم الأسباب التي تجعل المرأة تقبل بسلوك العنف من قبل الرجل أو الزوج، كالخوف على الأبناء والخوف من الطلاق ،والخوف من سطوة العائلة ،وعدم وجود عائل، مما يضطرهن إلى تجنب مواجهة الزوج والاستسلام لسلوك العنف. وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده "الزبرج" Ellsberg و"هيسي" heise من أنه نظراً لقلة البدائل المتوافرة أمام النساء ضحايا العنف، فإنهن يملن إلى السيطرة على ردود أفعالهن، والتعايش مع السلوك العنيف داخل الأسرة، من أجل البقاء على قيد الحياة وحماية الأطفال، مما يترتب على ذلك إنكارهن للعنف، أو الخوف من الوصمة الاجتماعية المرتيطة بالمطلقات، والتي ينتج عنها قبول سلوك العنف داخل الأسرة (Ellsberg & Heise,2005:25-26) .

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما أشار اليه جورج زيمل George simile من أن الدافع للتفاعل داخل نطاق الأسرة هو إشباع الاحتياجات والسعي وراء الأهداف الفردية. كما أكد أنه علي الرغم من أن المقابل الذي يحصل عليه أعضاء الأسرة قد لا يكون متساوياً فإن تفاعلاتهم دائماً ما تقوم على أساس تبادل المنافع مما يدفع الأسرة الى الاستمرار رغم وجود العديد من المشكلات (Ruth A. & Alison Wolf, 1995:280) .

وبمراجعة نتائج الجداول السابقة يتبين أن أكثر أنواع العنف البدني أو الجسدي الذي تعرضت له النساء من أفراد العينة كان الصفع والضرب بنسبة ٧٠%، بينما كان أكثر أنواع العنف اللفظي هو السب والشتم والتلفظ بألفاظ بذيئة بنسبة ٦٦%، كما أشارت العينة أن أكثر أنواع العنف المعنوي اللاتي تعرضن له كان الحرمان من الأبناء، والطرد، والحبس بنسبة ٧٤.١%، بينما كان الخوف من الطلاق نسبة ١٧.٢%، كما تبين أن أهم أسباب عدم مواجهتهن لعنف الأزواج كانت على الترتيب: الخوف على الأبناء بنسبة ٣٤.٦ %، والخوف من سطوة العائلة بنسبة ٢٢.٣%، والخوف من الطلاق بنسبة ١٧.٢%. *مما يؤكد وجود علاقة بين النوع الاجتماعي وبين تعرض المرأة لأنواع مختلفة من العنف البدني واللفظي والمعنوي* .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه راشيل بيروتي Rachael s. Pierottiaفي دراستها عن عنف الشريك الحميم، حيث أكدت أن أهم أنواع العنف التى وقعت على المرأة من خلال الشريك الحميم تضمنت العنف الجسدي، والرمزي، والجنسي، وختان الإناث، والزواج القسري (Pierottia, Rachael s., 2013:243) .وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما ذكره "إبراهيم خربوش" من نتائج الإستقصاء الديموجرافى والصحى لسنة ٢٠٠٥ والذي أكد أن العنف الزواجي يحدث فى كل الطبقات الإجتماعية وفي مختلف الأديان، وأن بعض الخصائص المتعلقة بالسيدات وأزواجهن قد تعزز الوضع الأدنى للسيدات فى الأسرة مما يعرضهن لمزيد من العنف، كما

أن الخوف من الوصمة الإجتماعية المرتبطة بالطلاق تعرضهن لزيادة العنف الزواجي، حسب ما اكده ٤٨% من السيدات المتزوجات عينة الدراسة (خربوش، ابراهيم ف. ٢٠١٠: ٣). كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة المجلس القومي للمرأة، حول " العنف ضد النساء فى مصر"، والتى أكدت على أن أهم الأسباب التي تقدمها النساء للإستمرار في علاقات تتسم بالإنتهاك والعنف الأسري هي: الخوف من العقاب، وغياب الإمكانيات الإقتصادية، والخوف على الأطفال، وغياب الدعم من الأهل أو الأصدقاء، والخوف من الطلاق والذي يدفع النظرة المتدنية المرتبطة بالنساء المطلقات إلى قبول الإستمرار في علاقات تتسم بالإنتهاك والعنف داخل الأسرة (المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٩ :١٩).

سابعاً: مناقشة لأهم نتائج الدراسة :

يتحدد الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة الإجابة على سؤال رئيسي مؤداه: هل هناك دور للقوى والمرجعيات البنيوية مثل السلطة العائلية أو الأبوية الذكورية، والتنشئة الإجتماعية الأسرية، والمفاهيم الدينية في إنتاج وشرعنة ممارسة العنف الأسري ضد المرأة فى المجتمع المصري ؟. وقد إشتمل هذا التساؤل على عدد من التساؤلات الفرعية والتي أجابت عليها الدراسة كما يلى:

١- هل السلطة العائلية أو الأبوية تجعل العنف الأسري ذكوري النزعة والإتجاه ؟

كشفت نتائج الدراسة عن أن الاسرة السائدة بين غالبية أسر المجتمع المصري هى الأسرة الممتدة وخاصة فى الريف المصري، حيث بلغ متوسط عدد أفرادها (٧) أفراد، وأن المعايير التى تستند إليها الأسرة فى توزيع السلطة قائمة فى المقام الأول على معايير النوع أو الجنس والقوة البدنية على حساب المعايير الأخرى كالتعليم والسن ومقدار الكسب المالى والذي يعكس تمييزاً واضحاً للذكزر على حساب الإناث، كما أكدت غالبية أفراد العينة بتركز السلطة داخل الأسرة فى يد الذكور (الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر) بنسبة ٧٥.٧%، وأن أهم المعايير التى تستند إليها الأسرة فى عملية إتخاذ

القرار تتمثل فى الجنس والقوة البدنية بنسبة ٥٥.٥%، كما تبين تأكيد غالبية أفراد العينة بأن الزوج والأب والأخ الأكبر كانوا الأكثر ممارسة للعنف ضد الإناث داخل الأسرة بنسبة ٨٤.٢%، مما يؤكد وجود علاقة بين بناء السلطة العائلية والعنف ضد المرأة. كما تتفق هذه النتيجة مع ما ذكره " ميشيل فلود " Flood من أن أهم أسباب العنف الأسري يتمثل فى الفجوة النوعية بين الجنسين. والتى يترتب عليها التمايز بين الأدوار والسلطة لصالح الذكورعلى حساب الإناث، ويزيد من علاقات الصراع بينهما داخل الأسرة. كما أشار إلى أن العلاقة بين الجنسين فى الأسرة يحددها النمط الأبوي، وعدد من المواقف والمعتقدات التى تنمط لعلاقة بين الجنسين تقوم على أساس السيطرة والعنف والعدائية من قبل الرجل، يقابلها إستسلام وخضوع من قبل المرأة. (Flood, Michael, 2007:13).

٢- هل تمارس التنشئة الاجتماعية دورا فى انتقائية العنف وتوجيهه نحو المرأة واعادة انتاجه ؟

تبين من الدراسة أن معظم أشكال العنف ضد المرأة تغذى ثقافياً ويعاد إنتاجها على صعيد الحياة اليومية ضمن نطاق الأسرة ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية. فقد أكدت نسبة ٥٨.٢% من أفراد العينة قبولهن لمعاقبة الأبناء، كما أشار معظم أفراد العينة بنسبة ٥٩.١% بأن الإناث والمطلقات والزوجات كن أكثر أفراد الأسرة تعرضاً للعنف، كما ذكرت غالبية أفراد العينة بنسبة ٨٤.٢% بأن الزوج والأب والأخ الأكبر كانوا الأكثر ممارسة للعنف ضد الإناث داخل الأسرة، *مما يؤكد على دور عملية التنشئة الاجتماعية فى تنميط وتعزيز سلوك العنف ضد المرأة داخل الأسرة وإعادة إنتاجه.*

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقه " بلومر " Blomer من أن المواقف العاطفية التي يتخذها الأبوان إزاء أبنائهم والتي تتجلى في صور الحرمان العاطفي، وتبنى الفلسفة العقابية في عمليات الضبط، بإستخدام العقاب الجسدي والمعنوي تعمل على تكوين العداء والرغبة في الإنتقام. كما تتفق هذة النتيجة مع ما ساقته نظرية التعلم من التأكيد

على وجود علاقة بين العدوانية الزائدة والعقاب الصارم لاسيما لدى الذكور. حيث تعمل العقوبة على تعزيز العنف من خلال نمذجة الفعل العنيف فيتم الإعتماد عليه كأسلوب لحل الصراعات الأسرية (رشيد، أسماء ٢٠٠٧: ١٠٠ – ١٠٢) .

٣– هل تمارس الثقافة التقليدية دورا فى تهميش ادوار النساء وتعزيز العنف ضد ها ؟

وقد كشفت الدراسة عن تأكيد معظم أفراد العينة بأن المعيار الغالب لتقسيم الأدوار داخل الأسرة هو الجنس والقوة البدنية بنسبة ٥٥%، كما أشار غالبية أفراد العينة بنسبة ٧٣.٢% بأن أهم أدوار المرأة بالنسبة للأسرة هو الإنجاب وتربية الأبناء، بينما أكدت غالبية أفراد العينة بعدم إستقلالهن فى إتخاذ القرارات الخاصة بهن بعيداً عن سلطة الأسرة، حيث زكرت نسبة ٣٨.٦% بأن التصرف فى الميراث هو أهم القرارات التى لا تستطيع المرأة أن تأخذها بمفردها بعيداً عن سلطة الأسرة، بينما أشارت نسبة ٢٢.١% بأنه قرار السفر، وأكدت نسبة ١٤.١% بأنه إختيار الزوج أو شريك الحياة. مما يعكس مزيداً من علاقة السيطرة من جانب الذكور يقابله توقع بعلاقات الخضوع والإستسلام من قبل النساء. *مما يؤكد على دورالثقافة التقليدية فى تهميش أدوار النساء وتعزيز التمييز ضدهن داخل الأسرة .*

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته النظرية النسوية الماركسية من سيادة الهيمنة الذكورية داخل الأسرة، من خلال توزيع السلطة وتقسيم الأدوار لصالح الذكور على حساب الإناث، بما يتوافق مع التقسيم الطبقي فى المجتمع العام. فهيمنة الطبقة الرأسمالية على بقية طبقات المجتمع يقابلها هيمنة الرجال على النساء داخل الأسرة. كما يؤكد أصحاب تلك النظرية أن تحليل القواسم المشتركة فى الظروف الإجتماعية لمختلف المجتمعات، تكشف عن تعرض المرأة للإستغلال، وإفتقارها للإستقلالية، ومعاناتها من النظرة الثقافية التقليدية المتحيذة ضدها، وإسناد الأعمال الهامشية غير المربحة لها كالأعمال المنزلية (MacKinnon, Catharine A., 1982: 517) .

٤- هل يؤثر الفهم الخاطئ للدين في شرعنة بعض الممارسات السلوكية العنيفة ضد المرأة ؟

أسفرت نتائج الدراسة عن أن ما يقرب من نصف العينة قد وافقت على إستخدام الأزواج للضرب كأسلوب لعقاب الزوجات داخل الأسرة بنسبة ٤٨.٢%، وأن أهم مبررات قبولهن لإستخدام للضرب كأسلوب للعقاب كانت: حق للتأديب كفله الدين وقوامة الزوج بنسبة ٢٨.١%، بينما زكرت نسبة ٣٨.٢% من أفراد العينة أن أهم الأسباب التي يعتقدون بأنها تسمح للرجال بمعاقبة النساء بالضرب داخل الأسرة هي: الفهم الخاطئ لبعض النصوص الدينية، وقوامة الزوج، وحق ولى الأمر. كما أكد غالبية أفراد العينة أن أنواع العنف المقبوله من الأزواج داخل الأسرة هي: السب والشتم، ثم الصفع، والحرمان المادي، وأخيراً الحبس بنسبة ٦٢.٧%. كما أشارت الغالبية بأن أسلوب التصرف حيال عنف الزوج كان اللجوأ للأهل وعدم فعل شئ بنسبة ٦٤.٤%، ولعل ذلك يعكس سلبيتهن وخضوعهن لعنف الرجل داخل الأسرة. *مما يؤكد وجود علاقة بين الفهم الخاطئ للدين وممارسة العنف ضد المرأة وقبولها له .*

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقته النسوية الماركسية من أن الجندرية أو الجنسوية تقوم فى الأساس على إستئثار الرجال بالسلطة وهيمنتهم على الإناث، بما فى ذلك سلطة توقيع العقاب. كما أكد رواد هذا الإتجاه على إضطرار المرأة لقبول ذلك، فبرغم معاناة المرأة من العنف والإضطهاد والعبودية والنظرة الدونية لها داخل الأسرة، فإن مقاومتها لذلك يصطدم بتواطؤ مجتمعي ويواجه بحواجز من الوعي يخلقها المجتمع ويروج لها لإخضاعها والسيطرة عليها (MacKinnon, Catharine A., 1982:543) .

- ما هي نوعية العنف الذي يمارسه أفراد الأسرة من الذكور ضد المرأة وموقفها منه ؟

توصلت الدراسة إلى أن أكثر أنواع العنف الجسدي الذي تعرضت له النساء أفراد العينة كان اللصفع والضرب بنسبة ٧٠%، بينما كان أكثر أنواع العنف اللفظي هو السب والشتم والتلفظ بألفاظ بذيئة بنسبة ٦٦%، وأشارت العينة أن أكثر أنواع العنف

المعنوي اللاتي تعرضن له كان الحرمان من الأبناء، والطرد، والحبس بنسبة ٧٤.١%، كما تبين أن أهم أسباب عدم مواجهتهن لعنف الأزواج كانت على الترتيب: الخوف على الأبناء بنسبة ٣٤.٦%، والخوف من سطوة العائلة بنسبة ٢٢.٣%، والخوف من الطلاق بنسبة ١٧.٢%. مما يدلل على وجود علاقة بين النوع الإجتماعي وبين تعرض المرأة لأنواع مختلفة من العنف البدني واللفظي والمعنوي .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده "الزبرج" Ellsberg و"هيسي" heise من أنه نظراً لقلة البدائل المتوافرة أمام النساء ضحايا العنف، فإنهن يملن إلى السيطرة على ردود أفعالهن، والتعايش مع السلوك العنيف داخل الأسرة، من أجل البقاء على قيد الحياة وحماية الأطفال، مما يترتب على ذلك إنكارهن للعنف، أو الخوف من الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالمطلقات، والتي ينتج عنها قبول سلوك العنف داخل الأسرة (Ellsberg & Heise,2005:25-26) .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه راشيل بيروتي Rachael s. Pierottiaفي دراستها عن عنف الشريك الحميم، حيث أكدت أن أهم أنواع العنف التى وقعت على المرأة من خلال الشريك الحميم تضمنت العنف الجسدي، والرمزي، والجنسي، وختان الإناث، والزواج القسري (Pierottia, Rachael s., 2013:243)

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. الجوهري، محمد، والخريجى، عبد الله (١٩٨٣)، طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة.
٢. الشنيطي، سحر و الشرماني، ملكي (٢٠٠٨)، محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة .
٣. الطنطاوي، آمال و عباس فضل، منى و العكري، عبد النبي (٢٠٠٥)، العنف الموجه ضد المرأة فى مملكة البحرين: مسح ميداني، مراز البحرين للدراسات والبحوث، عدد مايو.
٤. الرحبي، مية (٢٠١٢)، الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، مجلة مصر المدنية (civic). .
٥. المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٩)، العنف ضد النساء فى مصر، القاهرة.
٦. المركز الثقافي العربي (٢٠٠٧)، تفكيك مفهوم الذكورة المهيمنة: الرجولة والأبوة اليوم، كتاب متخصص يصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب الثاني عشر، بيروت .
٧. الملخص لتنفيذي لتقرير الأمم المتحدة (٢٠١٢)، النساء والفتيات السوريات: الفرار من الموت ومواجهة مستمرة للمخاطر والازلال، لجنة الإنقاذ الدولية، أغسطس .
٨. جميل رشيد، أسماء (٢٠٠٧)، العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهر العنف قى المجتمع العراقى، مدينة بغداد نموذجا، دار الشئون الثقافية العامة، ط١، بغداد .
٩. حسن قصاب، نجوى (٢٠٠٢)، التمييز والعنف ضد المرأة: دراسة ٢٤٠ حالة من النساء اللواتي عانين من العنف والتمييز، الاتحاد النسائي، دمشق .
١٠. خربوش، ابراهيم ف.، وفرزانة، رودي فهمي وآخرون (٢٠١٠)، العنف الزوجي فى مصر، موجز السياسات، عدد سبتمبر.

١١. زايد، أحمد، واخرون (٢٠٠٢)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة .

١٢. ر.أبودون، وآخرون (١٩٦٨): المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، الجزائر .

١٣. سالم العواد، أمل (٢٠٠٢)، العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى، الأردن، مكتب الفجر .

١٤. صندوق الامم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية (٢٠٠١)، سرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، ط ٤ .

١٥. صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق (٢٠١١)، العنف ضد المرأة فى إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العراق، المسودة الثالثة، ديسمبر .

١٦. عبد الحميد الخطيب، سلوى (٢٠٠٥)، العنف ضد المرأة فى مدينة الرياض: دراسة لبعض حالات المترددات على مستشفى الرياض المركزي و المركز الخيري للارشاد الاجتماعي والاستشارات الاسرية، مجلة مركز بحوث الدراسات الجامعية للبنات، رقم ٢٠، الرياض .

١٧. عبد الوهاب، ليلى (١٩٩٤)، العنف الأسرى: الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت .

١٨. على حسن، هبة (٢٠٠٣)، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية .

١٩. مجاهد الشرجبي، عادل (٢٠٠٤)، العنف العائلى ضد المرأة: تحليل لعلاقات النوع الاجتماعي فى المجال الخاص، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء .

٢٠. محمود السيد محمود الدوه، أمل و عبد المحسن درويش، زينب (٢٠٠٧)، علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي، القاهرة .

ثانيا: المراجع الاجنبية :

1- Al-Azzeh ,J.M.,(2006): An English- Arabic Glossary of UNICEF Terminology, Revised Edition 2000. Amman Jordan: MENA Regional Office Retrieved.
2- Anderson, Michael,(2982): Sociology of the Family. Penguin Books.
3- Anne, Edward,(1992): Male Violence in feminist Theory, An Analysis of the changing Conceptions of Sex.. Gender Violence and Male Dominance, N.Y, Free Press.
4- Audrey,Millender,(1996):Rethinking Domestic Violence, London, Rutledge Published
5- Azeri, Siyaves,(2013): Conceptual Cognitive Organs: Toward an Historical Materialist Theory of Scientific Knowledge, Philosophia; Dec., Vol. 41 Issue 4.
6- Bloom, Shelah s.,(2008):VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS: A Compendium of Monitoring and Evaluation Indicators , Agency for International Development (USAID),U.S.A.
7- Bourdieu,p.,(1985):The social space and the genesis of groups, social science Information, (24)2.
8- curry,Jiobu & Schwirian,K.,(1999): Sociology For The Twenty First Century,Prentice Hall .
9- Dekeseredy, W. et al., (1993): Sexual assault and stranger aggression on a Canadian university campus, sex Roles 28 (5-6).
10- Ellsberg, MC and L. Heise,(2005): Researching Violence Against Women: A practical Guide for Researchers and Activists, Washington DC and Geneva, PATH/World Health Organization,Elton,Paul Brew & Millward, Lynne,(2001):Organization Research Methods, London: Sage Publications.
11- FEMINIST THEORY,(2004): Examining Branches of Feminism, Material has been modified from primary source of: http://www.amazoncastle.com/feminism/ecocult.shtml , Accessed: April 28.

12- Flood, Michael,(2007): Why violence against women and girls happens, and how to prevent it: A framework and some key strategies , Redre Redress , August.
13- for Fundamental Rights,(2014): Violence against women: an EU-wide survey, Annex.
14- Harding,David J.,(2009):Violence, Older Peers, and the Socialization of Adolescent Boys in Disadvantaged Neighborhoods, AmerIcan Sociological Review, VOL. 74 (June:445–464).
15-Hoteling,Gerald T. & Finkelhor,David,(1992): Family Abuse and Its Consequences , N.Y , Free Press.
16- Hugely S., Agnew F.,(1988): Adolescence Violence Toward Parents: An of Extent Consulates and Causes of Parents Assault, A. S. A.
17-James, Jacquelyn B.,(1997): The Meanings of Gender, The Significance of Gender: Theory and research about Difference, Journal of Social Issues, Blackwell Publishers.
18-Jagger,Alisonm,(2005):Advocate for Socialist Feminism: www.sociology.org.uk,p.5-6.
19-Kaur, Ravinder,(1996): Feminist Post-Development Thought , Women's Studies Quarterly.
20-Kolmar, Wendy & ski, Bartow, (2005): Feminist theory: a reader 2 nd , new York: McGraw hill .
21-Laurates, De.T.,(1994): Technologies of gender. Essays on Theory, film and fiction , Bloomington, Indiana university press.
22-MacKinnon, Catharine A.,(1982): Feminism, Marxism, Method, and the State: An Agenda for Theory, journal of women and society, Vol. 7, No. 3, (Spring).
23-Mohanty, Chandra & eds.,(1991): third world women ad polities of feminism, Bloom-inqton and Indian polis, Indiana university press.
24-Motta, Sara.,(2011):CristinaFlesher Fominaya, Catherine Eschle, Laurence Cox, Feminism, women's movements and women in movement, a journal for and about social movements, Volume 3 (2): 1 - 32 (November).

25-Murdock,DonnaF.,(2003):Genderand development, Women`s Studies Quarterly ,VOL. xxxi , NO 3&4,.
26-Offer, Shira & Schneider, Barbara ,(2011): Revisiting the Gender Gap in Time-Use Patterns: Multitasking and Well-Being among Mothers and Fathers in Dual-Earner Families , American Sociological Review 76(6) 809–833 .
27-Olson,David & DeFrain,John,(2000):Marriage and the Family,Mayfield Published Company.
28-Pierottia, Rachael S.,(2013): Increasing Rejection of Intimate Partner Violence: Evidence of Global Cultural Diffusion, American Sociological Review78 (2) 240– 265 , American Sociological Association.
29-Rader, ed joy, james & T. Dsha,(2002): The Combahee River Collective, Black Feminist statement, Feminist, prey-whitely oxford , Black well.
30-Seligman, Edwin R.A. & Johnson, Alrin,(1954): Encyclopedia of the social sciences ,Vol (15) ,The Macmillan company, N.Y .
31-Strous M.A , Gelles R.J., (1988): Social change in family violence from 1975 to 1985 as revealed by two national surveys, Journal of Marriage and the family, no. 48.
32- ----------, (1989): physical violence in American families , Risk factor and Adaption to violence , New Brunswick. N. X.
33-Summons,Aldan,(2015):gender biological theory, developmental psychology, psychlotron ,org.uk.
34-Uggen, Christopher & Blackstone, Amy,(2004): Sexual Harassment as a Gendered Expression of Power , AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW, VOL. 69 (February:64–92) .
35-Unicef,(2000): DOMESTIC VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS, united nations children's fund Innocents Research Centre, Florence, Italy , No. 6, June.
36-_____,(2001): Ending Child Marriage: Progress and Prospects , united nations children's fund Innocents Research Centre, Florence, Italy , No. 6, June.

37-United Nations,(2009): Violence Against Women, Published by the UN Department of Public Information , DPI/2546A , November.
38-UN Women,(2013): Safe Cities Global Initiative Brief .
39-Wallace, Ruth A.& Wolf, Alison,(1995): Contemporary Sociological Theory, Chapter Six, Theories of rational choice, Prentice Hall, Inc, new Jersey.
40-Wikipedia,(2016), Feminist theory, the free encyclopedia for the journal, (2).
41-Worrall, Judith,(2001) , Encyclopedia of Women Gender, Academic Press.
42-Yahiya, Haj & M., Mohammed, (2006): Predicting Beliefs about wife Beating among Engaged Arab Men in Palestine , Journal of Interpersonal Violence , Vol .4,no.12.
43-Zafirovski, Milan, (2005): Social Exchange Theory under Scrutiny: A Positive Critique of its Economic-Behaviorist Formulations , Electronic Journal of Sociology, ISSN: 1198 3655.